مؤقت



مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤٠٨٩** المعقودة يوم الخميس،
١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٤٥
نيويورك

الرئيس:	السيد هولبروك	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد ليستري
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد دوفال
	مالي	السيد كيتا
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم

جدول الأعمال

تعزيز السلم والأمن: تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين في أفريقيا

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

ملاحظات من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أريد أن أرحب بشكل خاص ببعض طلبة المدارس الثانوية والجامعات وأقدمهم إلى زملائي في مجلس الأمن، وهم جاءوا من أنحاء الولايات المتحدة اليوم ليشاهدوا المناقشة بشأن اللاجئين. إن لدينا طلبة جامعيين من جامعة هاملاين وجامعة سانت توماس في سانت بول، بمنسوتا، وطلبة بمدرسة كلاركستاون الثانوية في نيو سيتي، بنيويورك، ومدرسة أدولفو كامار يللو في كامار يللو، بكاليفورنيا. وأعتقد أن عيونهم محمرة بسبب السهر في رحلتهم الطويلة، ولهذا إذا غالبهم النعاس فإنهم معذورون. وقد ساعدت الكنيسة المشيخية أيضا. ويسرني وجود أعضاء منها بيننا.

عندما كنت طالبا بالمدرسة الثانوية، حضرت إلى هذه الهيئة، أيضا، وشاهدتها، كما فعل أناس آخرون كثيرون يعملون الآن في الخدمة العامة. ويسرني حضور الطلبة هنا اليوم ليشاهدوا مجلس الأمن وهو يعمل، في هذه القاعة التاريخية، التي وقعت فيها أحداث هامة كثيرة خلال السنوات الخمسين الماضية.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تعزيز السلم والأمن: تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يقرر توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة ساداكو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نرحب ترحيبا حارا بك، السيدة أوغاتا، في مجلس الأمن، وندعوك إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة، وسنبدأ بإحاطة إعلامية تقدمها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة أوغاتا. إنها معروفة تماما للعالم، وهي تضطلع بواحدة من أصعب الوظائف في العالم، وقد جاءت إلى هنا لتشاركنا اليوم في الشهر الذي نكرسه لأفريقيا كي تخاطبنا وسط جدول أعمال حافل جدا. وبعد إحاطتها الإعلامية سنجري مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسائل.

أشكر السيدة أوغاتا لحضورها وأدعوها إلى الإدلاء ببيانها.

السيدة أوغاتا (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتمنى لكم، سيدي الرئيس، ولجميع أعضاء مجلس الأمن، عاما جديدا سعيدا.

في هذا الاجتماع الثاني لمجلس الأمن في دورة شهر أفريقيا تتوجه أفكاري إلى الأفارقة. إن غالبية عظمى منهم قضوا أعياد رأس السنة، ورمضان، والانتقال إلى الألفية الجديدة، يصارعون من أجل البقاء، يعيشون في بؤس وخوف. ولهذا، اسمحوا لي بأن أهنئ المجلس على بدء شهر أفريقيا. وآمل أن يكون أيضا شهر الأفارقة، لأنه بينما نحتفل هذه المرة بأمل غير عادي، وبطاقة وفرصة غير عاديتين، من المهم أن نتكلم أيضا عن الملايين من الناس المحرومين الذين يعيشون في القارة الأفريقية. وباعتباري رئيسة لمنظمة تكرس جانبا كبيرا من مواردها لأفريقيا، حيث يعنى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بحوالي ستة ملايين فرد، تثير هذه المبادرة التشجيع في نفسي، وأود أن أشكر المجلس لدعوتي.

إنني - أثناء مناقشة المشاكل الأفريقية مع المجلس مرتين في العام الماضي - تشاطرت آمالي وأعربت عن قلقي، الذي لا بد لي من القول إنه ازداد عمقا. في تموز/يوليه، في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر العاصمة، كان من دواعي التفاؤل ظهور زعامات جديدة دينمية في بعض الدول الأفريقية الكبرى، والتوقيع على اتفاقات لومي للسلام واتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ولكن بعد ستة أشهر ظلت الحالة في مناطق عديدة، وبخاصة في أفريقيا الوسطى، خطرة بصورة حرجة.

في السنوات الأخيرة الماضية، مر نمط أزمات اللاجئين، وبخاصة في أفريقيا، بتغيرات كبيرة. فقد ظل اللاجئون يفرون من العنف والصراع - اللذين يصاحبهما الفقر بشكل ثابت - ويسعون إلى اللجوء إلى بلدان أكثر أمنا. لكن آخرين بدأوا، في حالات متزايدة، يسعون إلى اللجوء إلى مناطق أكثر أمنا في نفس بلدانهم كمشردين داخليا. وفي أنغولا، على سبيل المثال، فر زهاء ٢٠ في المائة من السكان من ديارهم سواء إلى خارج أو داخل حدود البلد.

والتعامل مع المشردين داخليا يكون في كثير من الأحيان أكثر صعوبة من التعامل مع اللاجئين فيما وراء الحدود. وصعوبة الوصول إلى أعداد كبيرة من الناس في المناطق غير الآمنة والمنعزلة تزداد شدة بسبب تعقد مساعدة المدنيين في بلدهم، حيث تكون سلطات دولتهم ذاتها، أو قوات المتمردين المسيطرة، هي في كثير من الأحيان، سبب محنتهم. ومئات الآلاف من الناس الذين يتعرضون للخطر في مناطق الحرب مثل جنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، وأنغولا، وسيراليون - وغالبيتهم مشردون داخليا - لا تصل إليهم في الوقت الحالي الوكالات الإنسانية. وحتى عندما يكون الوصول ممكنا يكون غالبا بالغ الخطورة. ومقتل اثنين من موظفي الأمم المتحدة في بوروندي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي لم يكن سوى آخر حادث من الحوادث المميتة التي تلحق الأذى بأفراد المساعدة الإنسانية.

ولأزمات اللاجئين الحالية جوانب معقدة أخرى أيضا. فأمن بلدان الملجأ وبيئتها الاجتماعية - الاقتصادية والطبيعية تتأثر تأثرا شديدا بتحركات السكان الجبرية الكبيرة. والبلدان التي كانت أكثر سخاء في استضافة اللاجئين هي التي دفعت أغلى ثمن - مثل تنزانيا وغينيا. وبلدان أخرى، بالرغم من حالاتها الصعبة، استقبلت، مع هذا، مجموعات كبيرة من اللاجئين - ليبيريا، على سبيل المثال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحركات السكان الجماعية بسبب الحرب أسهمت أيضا في نشر الصراعات، كما كان الحال في وسط وغرب أفريقيا.

وخلال زيارتكم الأفريقية الأخيرة، سيادة الرئيس، أعلنتم مرارا أن علينا أن نجد سريعا، أو لعلي أقول بخطى أسرع، حلولا لأزمات اللاجئين. فمن الذي لا يوافق على هذا مع معرفة المحنة الطاحنة التي تتعرض لها اللاجئات والأطفال في مخيمات مؤقتة غير مرحبة وخطيرة؟ ولقد ظل التماس الحلول لمشاكل اللاجئين دائما جزءا من ولاية المفوضية، إلى جانب ضرورة تأمين الحماية للاجئين.

كما أن السياق العالمي يتطلب حلولا أسرع. فبعد انتهاء الحرب الباردة أدت صلات التقريب بين المشردين قسرا والصراعات إلى زيادة شواغل الحكومات إزاء مشاكل البشر المشردين. ويستمر تصاعد الضغط لسرعة حلها، وليس ذلك في أفريقيا وحدها، كما ثبت في كوسوفو وتيمور الشرقية.

غير أنه لن يتوافر حل لأزمات اللاجئين - وخاصة لإعادة التوطين الطوعية - إن لم تتوقف الحروب التي تجبر الناس على الفرار. والصراعات لن تحل، بدورها، ما لم تعالج مشاكل تقاسم السلطة الأساسية. ففي بعض مناطق أفريقيا يبدو أن السيطرة على الموارد الطبيعية - كالنفط والماس والأخشاب - أصبحت شاغلا أكثر ضغطا على الحكومات والجماعات المتمردة على حد سواء، من رعاية الذين يعيشون في مناطق المعارك. وتعني السهولة النسبية في تهريب الأسلحة بين البلدان في جميع أنحاء العالم أن تموين الصراعات مستمر. ويبدو أن أسوأ صفحات التاريخ الاستعماري تعود من جديد في الحالات التي يناضل فيها الناس من أجل البقاء، بينما تستفيد مجموعات صغيرة من ثروة أفريقيا، وتضيع مواردها الهائلة في مواصلة الحرب.

وليس في أفريقيا آليات فعالة لفض الصراعات؛ بل على العكس من ذلك، تجد الجماعات المسلحة التي تشن الحرب على الحكومات دعما في أغلب الأحيان من حكومات أخرى. بل إن المساهمات في تحويل الحرب إلى سلام، بل وفي توطيد السلام إن هو تحقق، كما في رواندا وليبريا، مساهمات متواضعة وجزئية بشكل كبير. فهل يمكن أن نتحدث عن أي برنامج موضوعي للتعمير، كتلك البرامج التي تمولها الحكومات في كوسوفو أو تيمور الشرقية، في أي بلد أفريقي هذه الأيام؟

ومن هنا لا يمكن لفعالية العمل الإنساني إلا أن تكون محدودة. وهذا النوع من الحروب لا يتيح فرصا تذكر لتعزيز القانون الإنساني الدولي أو لاحترامه. وبعد أن أصبح تشريد البشر هدفا عسكريا ترتبت على التمسك بحقوق اللاجئين في حالات كثيرة عواقب غير مأمونة، إذ كثيرا ما تتغلغل الجماعات المسلحة بين صفوف اللاجئين. وواضح أنه لا يمكن حل أزمات اللاجئين من فراغ

وأصر على هذه النقطة. وينبغي أن يكون شهر أفريقيا فرصة لأن يلتمس المجلس تدابير أكثر حسما في معالجة المشاكل التي أشرت إليها وهي: الكفاح العشوائي من أجل الموارد، وتدفق الأسلحة بغير ضابط، ونقص آليات فض الصراع، وضعف الدعم لحالات ما بعد انتهاء الصراع.

وأود، من منظور المفوضية، أن أصر مرة أخرى على أولويتين للأمن وهما: الحاجة إلى بناء قدرة فعالة في كل مكان لإنفاذ القوانين، والحاجة إلى تقديم دعم منتظم لحفظ السلام الإقليمي. ولن أطيل في شرح هذين الموضوعين، ولكني أود أن أذكر المجلس باقتراحنا اتخاذ تدابير أمنية في المستوى المتوسط ضمن سلم الخيارات المتاحة الكلي الذي كثيرا ما تحدثت عنه والذي قررت بعض الحكومات دراسته. وأرجو أن تسفر هذه المبادرات، بدعم من المجلس، عن بعض النتائج الملموسة في المستقبل.

ولست أقول إن مكتبي ينبغي أن يتخلى عن مسؤوليته عن تعزيز احترام حقوق اللاجئين، ولا سيما الحق في اللجوء، ومساعدة اللاجئين المحتاجين. فمن المهم أن تبذل المفوضية جهودها على المستوى المجتمعي لمساعدة السكان المتضررين، وأن تساعد في نهاية المطاف في عودة اللاجئين إلى ديارهم. فمساعدة المجتمعات المحلية مجال يمكن للعمل الإنساني فيه، بتركيزه على الفئات المستضعفة، أن يصبح تكملة قيمة لجهود فض الصراعات وبناء السلام.

ولقد رأيتم بأم العين، سيادة الرئيس، أن المفوضية والوكالات الإنسانية تمكنت، حتى في غيبة الأنشطة الانمائية الكبيرة، من تنفيذ برنامج ضخم لإعادة الإدماج في رواندا، وهي بلد ٢٥ في المائة من سكانه عائدون جدد، وكثير منهم نساء وفتيات، يعولون أسرا كبيرة. غير أن هذه الجهود جميعها لن تكون فعالة ولا دائمة ما لم تستكمل على المستوى السياسي بدول أفريقية وحكومات داعمة ومؤسسات إنمائية.

ولذا فإني أتفق مع أي قائل إن أزمات اللاجئين ينبغي ألا يسمح لها بالاستمرار؛ وإنها ينبغي أن تحل سريعا لأسباب إنسانية ولكي يتسنى حماية الأمن والازدهار في المناطق المتضررة من المشردين. ولكن إن لم تقم الحكومات التي يضطلع مجلس الأمن بمسؤولية إلهامها وتصميمها وقيادتها، بإجراءات أكثر وضوحا وحسما، فلن يمكن حل أزمات اللاجئين، إلا لو أجبرنا الناس على العودة من حيث أتوا، منتهكين بذلك المبادئ ومهددين أمن واستقرار مناطق بأكملها، وعاجزين في نهاية المطاف عن التصدي للأسباب الجذرية للصراع وتشريد البشر.

والموقف حرج في أجزاء كثير من أفريقيا. ومع ذلك فليس هناك مكان تصيب الحرب والعنف فيه ملايين المدنيين المرهقين، أكثر من وسط أفريقيا. فثمة صراعات مترابطة ولم تحل داخل سبعة بلدان على الأقل، ومن حولها هي - أنغولا، أوغندا، بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو (برازافيل)، رواندا، السودان. وهذه منطقة استمرت تشهد حدوث حركات اللاجئين بلا انقطاع تقريبا منذ الاستقلال، وازداد الأمر ترديا في السنوات القليلة الأخيرة. وأصبحت الجماعات المسلحة تسيطر على مساحات شاسعة بات الأمن فيها محفوفا بالمخاطر وتتفاقم فيها التوترات مرة أخرى - يشهد على ذلك الهجوم في شمال غربي رواندا في نهاية كانون الأول/ديسمبر، الذي قتل فيه ٣٠ شخصا وجرح ٤٠ آخرون.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس، من وجهة نظر المفوضية، إلى ثلاثة بلدان في وسط أفريقيا بصورة خاصة.

الأول هو بوروندي. ففي الفصل الأخير من عام ١٩٩٩ وحده، فر ٣٠ ٠٠٠ لاجئ جديد إلى تنزانيا. ويصل مجموع عدد اللاجئين البورونديين في ذلك البلد الآن إلى قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ. كذلك ازداد عدد المشردين داخليا. فيقدر أن ٣٠٠ ٠٠٠ شخص موجودون في مواقع التجميع، وكلهم تقريبا من المشردين داخليا من جراء سياسة الحكومة. وهذه قضية تبعث على كثير من القلق للوكالات الإنسانية. ومع أننا نتفهم الأولويات الأمنية للحكومة فلا بد من استيفاء عدد من الشروط لتقديم المساعدة في تلك المواقع. فيجب ألا يعاد تجميع الناس إلا على أساس طوعي؛ ويجب أن تمنح الوكالات الإنسانية حق الوصول إلى المجمعين؛ ويجب أيضا تقديم المساعدة إلى المشردين داخليا خارج المواقع. وعلى الحكومة كذلك أن توفر ضمانات أكمل وأوضح لأمن موظفي المساعدة الإنسانية.

غير أن الأهم هو تنشيط وتعزيز عملية سلام أروشا. ونحن نرحب ترحيبا بالغا بتعيين نيلسون مانديلا وسيطا، وأرجو أن تتيح مهاراته وشخصيته للمفاوضات أن

تثمر نتائج إيجابية قريبا. وإذا فشلت عملية أروشا فلن ننتظر إلا مزيدا من العنف، وبالضرورة مزيدا من البشر المشردين في بوروندي وما يجلبه ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها تمس استقرار الإقليم برمته.

والبلد الثاني هو جمهورية الكونغو الديمقراطية. فثمة خطر فعلي بالنسبة لعدم تنفيذ اتفاق لوساكا. ولا بد أن تكون لذلك عواقب وخيمة، وإن كانت وكالة اللاجئين ترى من موقعها أن عواقب الحرب الممتدة تمثل بالفعل مأساة إنسانية. وخلال زيارتي الأخيرة أذهلتني ظروف الناس المتردية بشكل واضح، رغم ثروة البلد الطبيعية وبراعة الكونغوليين التقليدية. فالمفوضية تواصل، من ناحية، رغم كل الصعوبات، دعمها لإعادة توطين الروانديين - وقد عاد منهم ٠٠٠ ٣٦ عبر غوما في عام ١٩٩٩. ولكن من ناحية أخرى، فر أكثر من ٠٠٠ ١٣٠ كونغولي إلى الخارج - وأغلبيتهم الكبيرة إلى تنزانيا؛ وشرد عدد كبير للغاية - ربما بالملايين، وإن لم يستطع أحد تقدير مجموعهم الفعلي - تشريدا داخليا. وعلى الرغم من احتياجاتهم الإنسانية العاجلة فإن فرص الوصول إلى هؤلاء المشردين داخليا تصبح قليلة أو معدومة إن لم توزع قوات لإنهاء أعمال القتال ولحفظ السلام لحماية العمليات الإنسانية.

ومن الأمور البالغة الأهمية أن يقدم مجلس الأمن المزيد من الدعم لتسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإن الأولويات واضحة: إيقاف الصراع ونشر حفظة السلام؛ وإتاحة الوصول على نحو كامل إلى جميع السكان ذوي الإحتياجات الإنسانية، ولاسيما الأشخاص المشردين داخليا؛ والبدء في إعادة الإعمار والتنمية. وينبغي دعم الجهود التي يبذلها السفير مورجاني، الممثل الخاص للأمين العام، لإقامة وجود للأمم المتحدة في جميع أرجاء البلد.

وثالثا، أنغولا. وربما تكون الأزمة الإنسانية القائمة هناك أسوأ الأزمات في أفريقيا. ومرة أخرى تدل الإحصائيات الخاصة بالمشردين على خطورة المشكلة. فهناك ٠٠٠ ٣٧٠ لاجئ أنغولي في البلدان المجاورة، ولا يزال التدفق مستمرا. ويوجد في زامبيا ٠٠٠ ٢٠٠ بالفعل، ولأنها تستضيف لاجئين آخرين، ولاسيما من الكونغو، فإنها الآن من أكبر البلدان المستضيفة للاجئين في أفريقيا. وعدد الأشخاص المشردين داخليا في أنغولا ضخم للغاية - يتراوح ما بين مليون إلى مليونين شخص - ولكن يستحيل تقديره بدقة، لأن فرصة وصول الوكالات الإنسانية محدودة. ويمثل الأمن العائق الرئيسي. فقد استؤنف القتال في العديد من أرجاء البلد. وربما يكون هناك نحو ١٠ ملايين لغم أرضي. وعملية السلام متوقفة تماما. وما لم يحرز تقدم في تحقيق السلام، مع نتائج ملموسة وإيجابية على أرض الواقع، سيكون من الصعب توقع استئناف برامج كبيرة للمساعدة في أنغولا، ناهيكم عن إيجاد حل سريع لمشاكل السكان المشردين، بما في ذلك عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

ولذلك فإن تحركات السكان في البلدان الثلاثة كلها نتيجة واضحة لعدم تسوية الصراعات وأحيانا لتفاقمها. ويوجد في كل مكان نمط من التشرد الداخلي المتزايد، مع تناقص فرص وصول الوكالات الإنسانية. وهذا يشكل مصدر قلق كبيرا.

إن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تساعد الأشخاص المشردين داخليا عندما يكون هناك طلب من الأمين العام أو عندما ترتبط الأزمة على نحو وثيق بحالة للاجئين أو العائدين. وتتدخل الوكالات الإنسانية الأخرى - ولاسيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية - في بعض الحالات. ولكن لا توجد آلية ثابتة لتقديم المساعدة، وعلى وجه الخصوص توفير الحماية، للأشخاص المشردين داخليا. وتحجم البلدان المانحة إحجاما كبيرا عن تخصيص موارد لبرامج في المناطق الهشة وغير الآمنة. وقد تعين على سبيل المثال أن تقلص بصورة قاسية أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في أنغولا بسبب انعدام الأمن والافتقار إلى التمويل.

بيد أن وجود الأشخاص المشردين في جميع أنحاء وسط أفريقيا لا يمثل مشكلة إنسانية فحسب، ولكن أمنية أيضا. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل للتعويض عن عدم وجود آليات لحماية الأشخاص المشردين داخليا. ومع ذلك، أود أن أحذر من عزلهم كفئة منفصلة. والأسباب الجذرية للتشريد، سواء كان تشريد اللاجئين أم الأشخاص المشردين داخليا، لا تختلف اختلافا أساسيا: فانظروا إلى كوسوفو، على سبيل المثال، أو الحالة في شمال القوقاز. فإن أهم ما في الأمر وضع آليات شاملة لحماية الأشخاص الفارين من ديارهم بسبب الاضطهاد أو العنف، فضلا عن إيجاد حلول شاملة لمحنتهم على الصعيد الإقليمي.

أما في غرب أفريقيا فهناك أسباب أكثر تدعو إلى التفاؤل، على الرغم من أن بعض المشاكل المعقدة المتصلة بالصراع لا تزال قائمة.

والهدف بالنسبة للـ ٠٠٠ ٤٥٠ لاجئ من سيراليون الموجود معظمهم في غينيا وليبريا، هو أن يعودوا باختيارهم. ومن الواضح أن هذا هو الحل المناسب لمشكلة من أكبر مشاكل اللاجئين في أفريقيا، وتخطط مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لمحاولة إعادة نحو ٠٠٠ ١٧٠ لاجئ خلال سنة ٢٠٠٠، والإعادة بطريقة منظمة - لمن يحتاجون إلى ذلك - ابتداء من نيسان/أبريل. ولكن ينبغي أن تتحسن الظروف في سيراليون. ويجب القيام بعمل في ثلاثة مجالات ذات أولوية. أولا، ينبغي أن يمارس ضغط كاف على الموقعين على اتفاق لومي ليمتثلوا لأحكامه. وحوادث تجدد القتال التي جرت مؤخرا في داخل البلد تبعث الكثير من القلق. وثانيا، يجب نشر حفظة السلام والمراقبين العسكريين سريعا في المواقع الميدانية. وثالثا، ينبغي أن توفر الموارد اللازمة لبرنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج وأن ينفذ بأسرع ما يمكن. وفي جميع هذه الجوانب يمكن لمجلس الأمن أن يضطلع بدور هام. ومن وجهة النظر الإنسانية، فإن إعادة تأهيل الأشخاص المبتورة أطرافهم وإدماجهم - ولاسيما الأطفال - أولوية هامة للغاية وتحتاج إلى الدعم الكافي لفترة من الزمن.

ولا ينبغي للشواغل المتعلقة بسيراليون أن تجعلنا ننسى الحالة في ليبريا. فقد استقبل هذا البلد نحو ٣٣٠ ٠٠٠ عائد من غينيا، وسيراليون، وكوت ديفوار وغانا في السنوات القليلة الماضية، ولا يزال نحو ٠٠٠ ١٩٠ من اللاجئين الليبريين في المنفى. وتود مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تكمل الإعادة المنظمة بحلول منتصف عام ٢٠٠٠. ولكن الحالة في البلد لا تزال هشة. وفي بعض المناطق، مثل مقاطعة لوفا، تتسم الحالة الأمنية بعدم الاستقرار بوجه خاص. ولأن هذه المنطقة تستقبل العائدين وأيضا اللاجئين السيراليونيين، فإن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تشجع وضع برامج لبناء قدرة الإدارة المحلية والشرطة. ومع ذلك تدعو الحاجة إلى برامج أوسع في جميع أرجاء البلد لتوطيد السلم ومنع تجدد تشريد السكان. وهناك افتقار مؤسف للموارد اللازمة لإعادة التأهيل والتنمية.

وينبغي أيضا أن أذكر القرن الأفريقي، حيث تبذل المحاولات لحل مشاكل اللاجئين في ظل توترات سياسية مستمرة، وبنتائج متفاوتة. وهناك العديد من الصراعات التي لم تحل في المنطقة - الحرب الأهلية في السودان؛ والاضطراب الداخلي في أوغندا؛ والحرب بين إثيوبيا وإريتريا؛ والحالة المضطربة في جميع أرجاء الصومال. وعلى الرغم من ذلك، فإن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تعمل مع الحكومات لمحاولة إيجاد حلول لمحنة مئات الألوف من الأشخاص الذين عاشوا - وأحيانا طوال عقود - بعيدا عن ديارهم.

وإن الحالة في الصومال هشة، ولكن إعادة اللاجئين من إثيوبيا إلى مناطق أكثر استقرارا في الشمال الغربي لا تزال مستمرة، وينبغي أن تجد الدعم. وقد وافقت إريتريا مؤخرا على استئناف إعادة بقية اللاجئين الإريتريين الذين لا يزالون في السودان. وهذا تطور إيجابي للغاية. وفيما يتعلق باللاجئين الإثيوبيين، فإن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تتابع تنفيذ القانون المتعلق بوقف منحهم مركز اللاجئين، لأن الظروف التي دفعت بهم إلى الفرار من إثيوبيا لم تعد قائمة؛ وتجري مناقشة ذلك مع الحكومات المضيفة. وفي شمال أوغندا، على الرغم من العديد من المشاكل الأمنية، نحن مستمرون في إدماج اللاجئين من جنوب السودان في الوسط المحلي، ونأمل أن نتمكن من تطبيق نفس الحل على اللاجئين الموجودين في غرب إثيوبيا.

وغني عن البيان أن مما يزيد كثيرا من تعقيد الجهود الرامية إلى حل مشاكل اللاجئين التوتر السائد في المنطقة، في داخل بعض البلدان وفيما بين بعض البلدان الأخرى. والقرن الأفريقي مثال آخر للحالة التي يمكن أن تكون فيها جهود المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أكثر فعالية إذا ما بذلت في سياق مبادرات سياسية أوسع. ويحدوني الأمل في أن يغتنم مجلس الأمن فرصة "شهر أفريقيا" لتعزيز دعمه لمبادرات منظمة الوحدة الأفريقية الرامية إلى تسوية الصراع الإثيوبي الإريتري. وآمل أيضا في الحصول على تشجيع ودعم دوليين للجهود الرامية إلى إعادة الصومال إلى حظيرة الأمم.

وعلى الرغم من بعض التحسينات التي طرأت، فإن الحالة في غرب أفريقيا والقرن الأفريقي لا تزال بعيدة عن الاستقرار. ولكن انتهاء حالات الطوارئ الحادة

ينبغي أن يمكن المجتمع الدولي من اعتماد نهج أوسع لبناء السلم على الأساس الإقليمي.

وفي غرب أفريقيا، تخطط مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لتعزيز نهج يستهدف، على سبيل المثال، التصدي لما ينجم من آثار سلبية عن تحركات اللاجئين على الاقتصاد والبيئة في بعض بلدان غرب أفريقيا. وهناك مجموعة من المشاكل التي ينبغي أن تعالج عن طريق استراتيجية شاملة وإقليمية في كلا المجالين، وهي تتراوح من ضرورة تعزيز الهياكل الإدارية إلى انهيار مؤسسات المجتمع المدني وانتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي لمجلس الأمن أن يشجع المبادرات الإقليمية التي تحذو، على سبيل المثال، حذو نموذج ميثاق الاستقرار لدول جنوب شرقي أوروبا - والتي يمكن أن تُشرك فيها الدول الواقعة في المنطقة المعنية، وأن يؤيد الحكومات الإقليمية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. وتشريد الجماعات البشرية كونه يمثل، بطبيعة الحال، مشكلة إقليمية حسب تعريفها، فإن مكتبي يرحب بحرارة بأية مبادرة تجاهها من هذه المبادرات.

وهناك مشاكل أخرى من مشاكل اللاجئين التي أشرت إليها، مثل المشاكل المتعلقة بالصحراويين، بطبيعة الحال، واللاجئين من جمهورية الكونغو (برازافيل) في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي الغابون. إلا أن الأمثلة التي سقتها تدلل على أن الصراعات في أفريقيا لا تزال تترك أثرا في غاية الخطورة على حياة الناس، ولا سيما عندما تجبرهم على الفرار من ديارهم.

واسمحوا لي أن أقول مرة أخرى إن التدابير الإنسانية وحدها لن تكون قادرة على حل أي من المشاكل التي تؤدي إلى تشريد الناس بالقوة؛ ولا يمكنها أن تكون بديلا من الحكومات ومجلس الأمن في المجالات التي يتعين عليهما فيها الاضطلاع بمسؤولية واضحة، مثل حفظ السلام وبناء السلام. ويتعين على المجلس أن يضطلع بدور أساسي في منع الصراعات واحتوائها وحسمها - ومن ثم مشاكل اللاجئين - في أفريقيا. ويمكن الاضطلاع بذلك من خلال اتخاذ مواقف واضحة وقوية وموحدة؛ ومن خلال دعم أعمال المتابعة المتعلقة باتفاقات السلام بصورة حاسمة وسريعة وواقعية؛ ومن خلال تعبئة الموارد لإعادة التعمير وبناء السلام - وباختصار، من خلال الانتقال من إصدار البيانات إلى اتخاذ الإجراءات.

وإنني متأكدة من أن المجلس يوافق على أن نجاح شهر أفريقيا، يتوقف على مدى سرعة وفعالية ترجمة مناقشات المجلس هنا في نيويورك إلى تدابير ملموسة في الميدان. ويجب علينا أن نسعى جاهدين لتحقيق ما أخفقنا مرارا عديدة في تحقيقه: وهو أن ما يُناقش ويُقدر هنا في مجلس الأمن يساعد في جعل حياة النساء والرجال في المدن الأفريقية وفي القرى الأفريقية حياة أفضل وأكثر أمنا. ونحن في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين نعرف جيدا أن من الصعب التوصل إلى حلول وأن تحقيق أثر إيجابي بالنسبة للحالات التي تدهورت إلى درجة يعجز وصفها مهمة عسيرة إلى أقصى حد. لكن لا بد لنا من بذل الجهود. ومما لا شك فيه أن نُهُجا متباينة سوف تبرز أثناء مناقشات المجلس، وهذا أمر لا مفر منه. فمحنة الأفارقة وصلت إلى درجة من الخطورة آمل أن يتمكن معها المجلس من أن ينحي خلافاته جانبا واتخاذ تدابير ملموسة لمعالجتها. وهذا أمر ملح جدا الآن.

واسمحوا لي أن أعود إلى حيث بدأت - إلى الشعب الأفريقي. فأفريقيا، مثلها مثل بقية العالم، لن تكون آمنة ما لم يشعر شعبها بالأمان. وأولئك الذين يهتم بهم مكتبي بصورة خاصة - من لاجئين ومشردين داخليا وعائدين - هم في المقام الأول كائنات بشرية تحتاج إلى الحماية والرعاية. وإنني أفكر على وجه الخصوص بأكثر القطاعات ضعفا بينهم أي: اللاجئات والأطفال الذين يتعرضون لمخاطر أكبر من نظرائهم الذين يعيشون في ديارهم، مثل الاغتصاب، والإيدز والأوبئة الأخرى والتجنيد الإجباري؛ وكبار السن الذين التقيت بهم مرارا أثناء رحلاتي إلى الميدان، يؤرقني على الدوام ما يشعرون به من خوف ويأس وإرهاق. وهم قبل كل شيء، ضحايا الحروب التي لا نوقفها.

وإنني أتفق معكم، سيدي الرئيس، على أن محنتهم تتطلب إيجاد حلول سريعة. ولقد تكلمت على الدعم الذي يتوقع مكتبي من مجلس الأمن أن يقدمه.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي، بإشارة إنسانية، وأن أقول إن محنتهم تتطلب أيضا اهتماما فوريا. وبالرغم من جميع المشاكل التي أتيت على ذكرها، فإنه يتعين على الدول أن تواصل الدفاع عن حقوق اللاجئين وتوفر الملاذ عندما يفر الناس من الحروب والاضطهاد. ويتعين على الحكومات المانحة أن تتشاطر عبء اللجوء السياسي من

خلال كفالة تحقيق مستوى كاف من المساعدة الأساسية في المخيمات والمستوطنات، وللعائدين إلى ديارهم.

وفي كلا المجالين كان التقدم المحرز ضئيلا أو معدوما تماما في السنوات القليلة الماضية. فما يقدم للاجئين في أفريقيا، بما في ذلك الطعام والاحتياجات الأساسية الأخرى للبقاء على قيد الحياة، أقل بكثير مما يُقدم في أجزاء أخرى من العالم. وهذا غير مقبول. وآمل في أن يدفع شهر أفريقيا في مجلس الأمن المجلس إلى التصدي بجدية لهذا الاختلال الفادح في المساعدة المادية.

ونحن من جانبنا سنحتفل لدى انتهاء السنة ٢٠٠٠ بالذكرى الخمسين لإنشاء مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ومن بين المبادرات الأخرى التي نخطط لإطلاقها إنشاء صندوق استئماني خاص لتعليم اللاجئين، لمتابعة تعليمهم بعد المرحلة الابتدائية أثناء وجودهم في المنفى، وهذه فرصة ليست متوافرة اليوم مع الأسف. صحيح أنه يستحيل الوفاء باحتياجات جميع الطلبة اللاجئين، إلا أنني آمل في أن نتمكن من تقديم بعض الدعم على الأقل لأكثرهم استحقاقا وأمسهم حاجة.

ووسط هذا القدر الكبير من العنف والرعب واليأس، سيكون ذلك رمزا قويا لاستعداد المجتمع الدولي تقديم الدعم إلى اللاجئين، ومساعدتهم على تقديم مساهمة إلى مجتمعاتهم المضيفة وإعداد أنفسهم لكي يعيشوا حياة مستقرة بعد أن تُحسم محنتهم.

ويجب علينا أن نمنحهم الأمل في مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيدة أوغاتا على مشاركتها في مناقشتنا هذا الصباح وأود أن أشير إلى أن الأمين العام كوفي عنان، طلب إلي أن أنقل إليها تحياته خلال غيابه عن هذه القاعة أثناء الإدلاء ببيانها. لقد كان عليه أن يغادر لاجتماع عاجل، إلا أنه أراد أن يعبر عن تأييده الكامل لبيانها وطلب مني أن أنقل ذلك.

وأردت أيضا أن أذكر أنه بالإضافة إلى الطلبة الذين قدمتهم في وقت مبكر، يوجد العديد من الممثلين ذوي الشأن هنا اليوم من منظمات اللاجئين المنتشرة في أنحاء العالم. ويوجد هنا أيضا رئيس لجنة الإنقاذ الدولية ومديرها؛ ومنظمة اللاجئين الدولية ممثله هنا؛ وكذلك لجنة المرأة من أجل اللاجئين، إضافة إلى العديد من المنظمات الأخرى. وأشكرها جميعا على حضورها هنا اليوم، وآمل أن تحافظ على أصواتها عالية وقوية، لأن مجتمع المنظمات غير الحكومية يتمتع بأهمية كبيرة.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى توجيه أسئلة محددة إلى السيدة أوغاتا. وإننا نريد إجراء مناقشة غير رسمية، أدلي في ختامها ببيان رئاسي.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): نود أن نرحب بالسيدة أوغاتا في قاعة المجلس ونشكرها على إحاطتها الإعلامية الحافلة بالمعلومات. ومما يثير الأسى أن نعرف بأن المئات من المدنيين في أفريقيا يجبرون على الفرار من ديارهم وينضمون إلى قوافل اللاجئين أو المشردين داخليا. ويعيشون في ظل ظروف مخزية جدا ولا تطاق

فاللاجئون والمشردون داخليا، وبخاصة النساء والفتيات، يتعرضون للعنف الجنسي وهم يفرون من ديارهم إلى وجهات مجهولة طلبا للأمان. بل والأسوأ عندما يتعرضون الآن لخطر الإصابة بأشد الأمراض خطرا، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

فهل بمقدورنا أن نعرب عن قلقنا فحسب ونجلس مكتوفي الأيدي؟ في رأينا يمكن للمجلس أن يتخذ عددا من التدابير الملموسة التي تقلل من هذه الحالات وتضع حدا لها وهي حالات تعمل على توليد اللاجئين والمشردين داخليا. وهناك أيضا تدابير يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي للتخفيف من معاناتهم وآلامهم.

وهناك حاجة ملحة لأن يقوم المجتمع الدولي، ومجلس الأمن خاصة، بممارسة الإرادة السياسية الضرورية لوضع حد للصراعات الدائرة في أفريقيا. ومن المحتم أيضا، أن يُقدم الدعم للجهود الإنمائية، لتلك البلدان التي استقر فيها المناخ السياسي وعاد إليها اللاجئون، وذلك بغية تيسير إعادة إدماج اللاجئين وتجنب تكرار الصراعات.

ومرة أخرى، يعرب المجلس عن قلقه إزاء محنة اللاجئين والمشردين داخليا في القارة. وفي رأينا أنه قد آن الأوان لأن تكون الأقوال مماثلة لأفعال ملموسة. وليس بوسعنا أن نؤكد أكثر من ذلك على الحاجة إلى توفير

موارد كافية لتزويد اللاجئين والمشردين داخليا من الأفارقة باحتياجاتهم الغذائية.

وخلال العام الماضي، رأينا كيف تعامل المجتمع الدولي مع اللاجئين من مختلف أنحاء العالم على نحو مختلف. ونحن في أفريقيا لا نطلب منحنا معاملة خاصة، فكل ما نطلبه أن يعامل جميع اللاجئين بنفس الطريقة. إننا لا نرى مهاجرين جوعى، ومهاجرين يفتقرون إلى الدواء والملابس إلا في أفريقيا. فلماذا لا نرى ذلك في أماكن أخرى من العالم؟ ولذلك، سنظل نشير إلى وجود ما نتصور أنه تناقض أو اختلالات في تعامل المجتمع الدولي مع اللاجئين والمشردين داخليا حتى يأتي الوقت الذي تعالج فيه هذه الحالة.

وقد رأى البعض أن على البلدان الأفريقية أن تزود لاجئيها بالطعام. ونحن لا نجادل في ذلك. فأفريقيا تتحمل مسؤولياتها تجاه التصدي للصراعات الدائرة في القارة من خلال غرس ثقافة السلام والديمقراطية. ولكن الصراعات الأفريقية التي ينتج عنها ملايين اللاجئين، لها بُعد خارجي، وهذه القوى الخارجية عليها أن تبدأ في المساعدة على صنع السلام في أفريقيا، بدلا من صنع الحروب.

والحق، أن البلدان الأفريقية تدفع في واقع الأمر ثمنا باهظا. فمعظم البلدان الأفريقية التي تستضيف لاجئين إما من أقل البلدان نموا أو، مثل حالة بلدي ناميبيا، قد خرجت هي ذاتها لتوها من صراع. ووفقا للمبادئ الدولية، فإن تلك البلدان لا تستطيع أن تتركهم يعانون الحاجة. ولذلك، ففي الحالتين لا تستطيع هياكلها الأساسية الاجتماعية والاقتصادية أن تتحمل توفير الغذاء لأولئك اللاجئين. ففي تنزانيا على سبيل المثال، وهي بلد من أقل البلدان نموا، يعيش حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ بوروندي، ومع ذلك فالمساعدة التي تقدم لها من المجتمع الدولي تمثل الحد الأدنى في أفضل الحالات. وهناك حاجة ماسة لمساعدة البلدان الأفريقية المضيفة. وقد يؤثر التقاعس عن القيام بذلك على الاستقرار السياسي لتلك البلدان.

ولا يمكننا أن نفي هذه النقطة حقها من التكرار: إنه لأمر ضروري أن يوقف منتجو السلاح التدفق اللامسؤول للأسلحة للعناصر الناقمة وحركات التمرد التي تعمل على زعزعة الاستقرار في كثير من البلدان الأفريقية وتلحق الخراب. وبالمثل، فإن تلك البلدان وغيرها التي تمد حركات التمرد بأسباب البقاء بشراء الماس وغيره من الموارد الطبيعية من المتمردين ومؤيديهم مسؤولة أيضا عن تصاعد عدد المهاجرين والمشردين داخليا وعليها أن تتوقف عن ذلك على الفور. وهذا مجال ينبغي لمجلس الأمن أن يفعل شيئا حياله.

كما أود أن أشير إلى انتقائية وسائط الإعلام في تناول مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا. فبعض الحالات تبدو منسية تماما وكأنها غير موجودة، بينما تحظى حالات أخرى بالتغطية الإعلامية والموارد اللازمة معا.

وعلى الرغم من حقيقة وجود صكوك قانونية سارية لحماية اللاجئين، فإن الأطراف المتحاربة تميل إلى تجاهل تلك الصكوك تماما. بل إن وضع المشردين داخليا أكثر هشاشة؛ فليس هناك إطار قانوني دولي مرشد لحمايتهم. ولهذا السبب أحاطت ناميبيا علما بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي. ونحن نقر بأن الحكومات الوطنية مسؤولة عن رعاية مواطنيها، بما في ذلك المشردين داخليا منهم، ولكن في حالات الصراع، كما يمكننا أن نقدر جميعا، فإن قدرة الحكومات تتآكل. وتلك ظروف غير طبيعية ومن ثم، فإن تقديم المجتمع الدولي للمساعدة يعد أمرا هاما.

ويود كل لاجئ أو مشرد داخليا العودة إلى داره أو دارها واستئناف حياته الطبيعية. ولذلك، من الأهمية بمكان تهيئة الظروف التي تتيح لهم العودة إلى ديارهم بأمان. وهنا يكمن دور منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

وأود مرة أخرى، أن أشكركم يا سيدي، على تنظيم هذه الجلسة، وأعرب عن الأمل في أن يصغى المجتمع الدولي لندائنا ويوفر الموارد اللازمة لمساعدة اللاجئين والمشردين داخليا الأفارقة.

وختاما، أود مرة أخرى أن أشكر السيدة أوغاتا للإحاطة التي قدمتها كما أشكر زملاءها في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فضلا عن وكالات المساعدة الإنسانية الأخرى، الذين يضطلعون بمهمة ضخمة في مساعدة آلاف اللاجئين والمشردين داخليا في ظل ظروف صعبة.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يسعد وفدي أن يرى السيدة أوغاتا تخاطب المجلس مرة أخرى بشأن هذه المشكلة الهامة. وقد استفدنا كثيرا في المرة

الماضية التي تناولت فيها هذه المسألة ونحن نشعر بالامتنان خاصة لقيامها بإطلاعنا على آخر المستجدات. وتواصل جلسة المجلس المخصصة اليوم لحالة اللاجئين في أفريقيا التركيز على القارة أثناء نظر المجلس المطول في هذا الشهر للمسائل المتعلقة بأفريقيا أثناء رئاسة الولايات المتحدة.

ويشعر وفدي بالامتنان للسيدة أوغاتا لعرضها الشامل لحالة اللاجئين في أفريقيا. ونحن نتفق تماما مع تحليلها للمشكلة ونؤيد بشدة اقتراحاتها وآراءها، والتي نأمل أن يقوم المجلس بتنفيذها.

وليس هناك من ينكر أن مشكلة اللاجئين التي تؤثر على أفريقيا هي من أضخم المشاكل. ولا يعرف أحد على وجه التحديد عدد الأشخاص الذين شردوا، ولكننا نعرف أن العدد يتصاعد يوميا وأن مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا ليس من المنتظر أن تختفي في المستقبل القريب. لكن أفريقيا ليست وحدها التي تتخبط في مشاكل اللاجئين فأوروبا وآسيا أيضا نالتا نصيبهما من المشكلة في أعقاب أزمات كوسوفو، وشيشنيا وتيمور الشرقية وأماكن كثيرة أخرى. ومما لا شك فيه أن هذه الحالة قد خلقت تحديا هائلا للمجتمع الدولي، ولا سيما لوكالات المساعدة الإنسانية الدولية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغير ذلك من وكالات الإغاثة في مواجهتها للمشكلة.

وقد طرحت مختلف المبررات على أنها مسببات لتحركات اللاجئين. إلا أنه في حالة أفريقيا، فإن السبب الجذري للمشكلة يرجع إلى الأزمات التي لم تخل في القارة والتي أبرزتها السيدة أوغاتا والتي أدت إلى تعاظم نزوح الناس من ديارهم بأعداد هائلة والواقع أن الأزمة قد أصبحت متشابكة وأكثر تعقيدا بفعل الأزمات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى التي تواجهها بلدان أفريقية كثيرة. ونظرا لطابع مشكلة اللاجئين العابر للحدود، فقد ترتبت عليها أبعاد إقليمية خطيرة تعجل بحدوث الصراعات بين الدول الإقليمية أو تعقدها، كما يتضح في عدد من حالات الصراع في أفريقيا، مثل أنغولا، وسيراليون، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أدت هذه الصراعات إلى نزوح الناس بشكل مكثف حيث وجدوا أنفسهم في مخيمات مكتظة باللاجئين.

وعلى الرغم من الجهود المحمودة التي يبذلها المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة، من أجل الاستجابة لأزمة اللاجئين هذه التي ليس لها نهاية، فإن الحل الدائم يبدو مراوغا. ويتضخم عدد اللاجئين الجدد عدة مرات حتى مع بذل الجهود الجارية لمعالجة الحالات القديمة دون تحقيق النجاح.

والواضح أنه بسبب كبر عدد اللاجئين وعوامل أخرى، فإن إعادة توطينهم في بلدان ثالثة دونها قيود، ومن ثم لا يعد ذلك الخيار خيارا ناجعا لحل المشكلة. وأكثر فأكثر تتضح ضرورة إيجاد حل دائم لمشاكل اللاجئين في أفريقيا ذاتها، وذلك بطبيعة الحال، بمساعدة دولية ضرورية. وفي الواقع لم تدخر الحكومات والمجتمعات الأفريقية جهدا لتقديم المساعدة إلى اللاجئين الوافدين إلى بلدانها. ولقد أثنت السيدة أوغاتا في مرات كثيرة على حسن الضيافة الأفريقية التقليدية للاجئين. ولكن هذا دونه قيود أيضا. ويواجه معظم البلدان الأفريقية المضيفة أزمات اقتصادية كثيرة لا نظير لها ولذلك لن يكون بمستطاعها أن تواصل الاستضافة الكريمة هذه، الأمر الذي يمكن أن يخلف حساسية سياسية.

ومن الواضح، أنه بالنسبة إلى ملايين الأفارقة الذين اقتلعوا من أوطانهم، لا بد من إيجاد حل نهائي لهذه المشكلة في سياق الالتزامات الجديدة التي تدعو إليها مسيس الحاجة وتوفر الإرادة السياسية لدى البلدان الأفريقية المعنية بتحقيق السلام والمصالحة. والواضح أيضا أنه لا بد أن يستند الحل الدائم إلى اتفاقية اللاجئين التي وضعتها منظمة الوحدة الأفريقية، والتي تشكل إحدى دعائم المنظمة ذاتها. وفي هذا الصدد، تشيد ماليزيا بإنشاء جائزة منظمة الوحدة الأفريقية عن الخدمات المقدمة إلى اللاجئين التي منحت في السنة الماضية لتنزانيا وكوت ديفوار.

ولكي يتسنى لأفريقيا أن تحل أزمة اللاجئين، فإنها تحتاج إلى دعم وتضامن المجتمع الدولي بصورة متواصلة. ولا سيما البلدان المانحة، وهو للأسف غير متوفر إلى حد ما في الأونة الأخيرة. ولقد أبرزت ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بذاتها كما أبرزته منظمة الوحدة الأفريقية، التي ناشدت المجتمع الدولي بحماس ألا ينسى ملايين اللاجئين والمشردين في أفريقيا، حتى مع اندفاعه

إلى تقديم المعونة للاجئين آخرين في أجزاء أخرى من العالم. ونلاحظ بقدر من القلق انخفاض عدد برامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأفريقيا ومرد ذلك إلى انخفاض الموارد المتاحة لهما، والأمل معقود على ألا يؤثر ذلك تأثيرا ضارا على أنشطتها، ولا سيما في المناطق الأكثر حساسية في القارة. ونأمل أن تكون هذه الانتكاسة مؤقتة فحسب، وأن تتحسن الحالة، بتجدد سخاء البلدان المانحة، وربما يكون ذلك بمثابة استجابة مباشرة لجلسة المجلس هذه.

وتعتبر ماليزيا أن مسألتي حماية اللاجئين وإمكانية الوصول إليهم تتصفان بأهمية كبيرة. وفي كثير من البلدان الأفريقية التي مزقتها الحروب، تواجه المساعدات الإنسانية للمشردين، بصورة متكررة، عقبات وقد تمنع توزيعها دون رادع. ويواجه العاملون في مجال المساعدة الإنسانية في أوقات كثيرة تهديدات خطيرة ودائمة تتعلق بأمنهم. وتلك الانتهاكات للأمن الإنساني غير مقبولة ولا بد أن يشجبها المجتمع الدولي وأن يتصدى لها، بما في ذلك الحكومات الأفريقية وشعوبها.

وتود ماليزيا أن تؤكد من جديد على ألا تتصف المساعدة الإنسانية بطابع سياسي وأن تقدم بصورة صارمة وفقا لمبدأي الحياد وعدم الانتقائية. وينبغي أن يقاوم المانحون إغراءات استخدام المعونة الإنسانية كوسيلة لممارسة الضغط السياسي على أي طرف في الصراع.

ومشكلة اللاجئين واحدة من آفات كثيرة ابتليت بها أفريقيا، ولن تكتمل أي مناقشة للقضايا الأفريقية دون التركيز على تلك المشكلة. ونأمل في ألا تصبح جلسة اليوم هذه، التي تعقد بعد فترة قصيرة جدا من مناقشة المجلس لموضوع الإيدز في سياق الأمن الأفريقي، مجرد جلسة لإحاطة إعلامية. ونأمل في أن تكون هذه الجلسة بمثابة صيحة إيقاظ ثانية للمجتمع الدولي فيما يتعلق بضرورة اتخاذ إجراء عالمي متضافر للتصدي لنكبة أفريقيا. وينبغي أن تكرس جهودنا، في المجلس وفي الأجهزة الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة إضافة إلى جهود شركائنا، وأن نستجيب على جناح السرعة لنداء السيدة أوغاتا الذي أعلنته لتوها في المجلس من أجل اتخاذ إجراءات مناسبة.

وفي الختام، دعوني أؤكد من جديد تقدير وفدي للسيدة أوغاتا وموظفيها على الجهود التي يبذلونها من دون كلل لتخفيف نكبة اللاجئين في أرجاء العالم، والجديرة بمواصلة دعم المجتمع الدولي وهذا المجلس القوي لها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى وفدي وعلى إشارته إلى صيحة الإيقاظ الثانية. وبالنسبة للموجودين في القاعة اليوم ولم يكونوا هنا يوم الاثنين في جلسة عن الإيدز، أود أن أشرح لهم مفهوم "شهر أفريقيا"، ومفاده أننا سوف نتكلم في هذا الاسبوع عن الإيدز واللاجئين، المشكلتين المترابطتين عن كثب اللتين تؤثرات في كثير من البلدان بطرق كثيرة مختلفة وتتجاوزان الحدود الوطنية. وسوف نعالج في الأسبوع القادم والأسبوع الذي يليه صراعات محددة. وكلام السفير حسمي صحيح تماما.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أعرب عن الشكر لكم يا سيدي الرئيس، على توجيه الدعوة إلى السيدة أوغاتا لتتحدث إلينا. لقد كانت ملاحظاتها الاستهلالية أفضل وأوضح ملاحظات، بل وربما كانت أيضا أكثر الملاحظات إثارة للقلق التي استمعنا إليها في بداية المناقشة. وربما أقول إن ذلك يعد استمرارا لمناقشتنا التي بدأت يوم الاثنين عن مشاكل أفريقيا. لقد حددت السيدة أوغاتا، بصورة شاملة كما هي عادتها، الجانب الإنساني للحالة في أفريقيا. وينبغي أن نسعى، في الأيام المقبلة، للوصول إلى حلول في ضوء أفكارها وتعليقاتها.

لقد فكرت في عدد من الأسئلة لأوجهها إلى السيدة أوغاتا، ولكني حينما استمعت إلى بيانها، تأكدت من أنها في الحقيقة، توقعت القضايا التي تثير قلقنا وأجابت على جميع الأسئلة التي كنت أفكر فيها. وسوف أكتفي بسؤالها أن تقدم لنا بشيء من التفصيل معلومات عن الحالة في غرب أفريقيا، وأن تقدم لنا بعض الأفكار عن عدد اللاجئين من رعايا سيراليون الذين التجأوا إلى غينيا وليبريا، والذين يحتمل أن يعودوا إلى سيراليون. نحن نعلم أن عددا كبيرا من الأشخاص في غينيا يقدر - بمئات الآلاف - يشكلون عبئا اقتصاديا واجتماعيا وانسانيا هائلا على موارد الدولة التي تحاول بشجاعة معالجة هذه الحالة بدعم من بلدان معنية أخرى ومن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولعل من المفيد أن تقدم لنا السيدة أوغاتا فكرة عن الاطار الزمني المحتمل لعودة اللاجئين، الذي ربما يفتح الآمال أمام السلطات الغينية التي، وأود أن أقول مرة أخرى، إنه

ينبغي لنا أن نثني عليها لقبولها اللاجئين من سيراليون وفقا للتقاليد الأفريقية.

وأتساءل أيضا عما إذا كان باستطاعتنا الحصول على مزيد من المعلومات المفصلة بشأن الآثار الإنسانية المترتبة على الصراع بين إريتريا وإثيوبيا. نحن نعلم أنه قد أحرز بعض التقدم، وأن جهودا متواصلة مازالت تـُبذل تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية وبدعم كامل منا لحل هذه الأزمة. ولكننا شعرنا منذ البداية بالقلق بسبب وصف الآثار الإنسانية المترتبة على الصراع. ومنذ ذلك الحين، لم نتلق في الحقيقة أي معلومات مفصلة، ومن ثم ستكون أي معلومات تقدمها لنا السيدة أوغاتا لتساعدنا في تعزيز عزم الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية على وضع نهاية لهذه الأزمة موضع الترحيب.

وأعتقد أيضا أن التفكير أكثر في مواضيع أخرى يمكن أن يكون مفيدا. وقد ذكرت السيدة أوغاتا سياسة التجميع في بوروندي. ولكننا نتساءل، بالنظر إلى الأخطار الماثلة في المنطقة، عما إذا كان الذي يحدث في بوروندي يمكن أن يقيم على أساس تجربة التجميع المماثلة في رواندا. فقد تعين على البلدين أن يواجها مشاكل أمنية بينة وخطيرة للغاية، ومن ثم فإن أية مقارنة بينهما يمكن أن تكون مفيدة.

ولكن ما أود أن أسلط عليه الضوء بوجه خاص في بيان المفوضة السامية هو المناشدات القوية جدا والمباشرة الموجهة إلينا كي نستجيب ونتحمل مسؤولياتنا. وهناك، بالطبع، المناشدة المستمرة الموجهة إلى المانحين لمواصلة جهودهم، بالنظر إلى خطورة الأزمة وحجمها، وهو ما لا يشبه أي شيء في المناطق الأخرى من العالم. وقد كانت تلك مناشدة مشروعة جدا من المفوضة السامية.

ولكن ما هو أبعد من تلك المناشدة إلى البلدان المانحة، أي إلى من بوسعها تقديم شيء ومواصلة بذل جهودها - وتلك مناشدة نأمل أن تجد آذانا صاغية - كانت هناك بعض النقاط العملية التي أوضحتها السيدة أوغاتا، وهي تحديدا أن المساعدة الإنسانية في بعض مناطق الأزمات تحتاج إلى الحماية. وأعتقد أن تلك نقطة مفيدة للغاية ينبغي لنا أن نضعها في اعتبارنا. وقد أثارت السيدة أوغاتا تلك النقطة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكثر من مجرد رصد وقف إطلاق النار، أعتقد أن علينا أن نتذكر أنه لا بد من توفير الحماية لتوصيل المساعدة الإنسانية. ويعني هذا أن المشاركين في عمليات حفظ السلم عليهم أن يكونوا مستعدين، في إطار ولاياتهم، لتقبل ضرورة مصاحبة عمليات توصيل المساعدة الإنسانية وحمايتها. وهذه ليست فكرة جديدة؛ فقد اقترحناها نحن أنفسنا في عام ١٩٩٦. إلا أن اقتراحاتنا، رغم أنها قد لقيت القبول وأدرجت في قرارين من قرارات مجلس الأمن، لم تنفذ. وأعتقد أن العواقب المؤسفة لهذا القصور دعتنا جميعا للتفكر في العدد المفزع للقتلى، الذين فقدوا أرواحهم نتيجة لعدم تقديم المساعدة في منطقة الكونغو.

وبالتالي إذا كنا نفكر في نشر عملية لحفظ السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب أن نراعي على نحو جاد جدا الملاحظة التي أدلت بها السيدة أوغاتا بشأن ضرورة حماية المساعدة الإنسانية أيضا. وهذا جانب من جوانب الولاية ينبغي أن نتفكر فيه. وسيكون له بدون شك أثر على حجم ونطاق أية عملية.

والملاحظة الأساسية الثانية التي أدلت بها السيدة أوغاتا بحزم شديد تتعلق بإنشاء ما يساوي ميثاق استقرار في أفريقيا. وقد أشارت السيدة أوغاتا إلى ما تم في أوروبا، وحقيقة أنه منذ الأعوام ١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥، اقترحت فرنسا فكرة وضع ميثاق الاستقرار للبلدان الأوروبية، وهو يؤكد استقلالها، بما يمكن من إنشاء علاقات بين جميع هذه البلدان على أساس من الثقة المتبادلة بغية تفادي حدوث أزمات وما يترتب عنها من عواقب إنسانية. وأعتقد أن تلك الفكرة نفسها ينبغي أن يدعى لها في أفريقيا. وسيفضي هذا بالطبع إلى طائفة من الالتزامات بين الدول المتجاورة، بين دول المنطقة، لتنشأ فيما بينها علاقات صداقة حقيقية وليتسنى لها أن تبت داخل حدودها، في مصير المشردين والأقليات. ومن الواضح أنه حينما تتعرض الأقليات السكانية للتهديد، فإنها تسعى إلى الدفاع عن نفسها بقوة السلاح؛ وهنا يمكن أن تكون هناك عمليات نزوح للناس عبر الحدود، ثم تتعرض جميع الأنظمة للخطر من وجود مجموعات مسلحة فيما وراء حدودها ترغب في العودة إلى البلد، ولكنها ترغب أيضا في حماية أنفسها، وأنها قد تستخدم بالتالي العنف والتهديد. ومن ثم، فإن دول أية منطقة يجب أن تلتقي حول مائدة حوار حتى يتسنى لها النظر بشجاعة ووضوح في مشكلة الأقليات، ومشكلة كيفية توطيد الحكم الديمقراطي داخل الدول،

ومشكلة كيفية القيام داخل الدول بحماية الناس الذين تشردوا خشية الأعمال التي قد تقوم بها الأقليات من الخارج.

وذلك هو الهدف الأساسي من ميثاق الاستقرار، وهو أمر ينبغي للقادة الأفريقيين النظر فيه. وأعتقد أنه يمثل إحدى الأفكار الهادية التي ستناقش خلال الجلسات التي خططتم لها، سيادة الرئيس، بحكمة. وأعتقد أننا قد وضعنا هدفا للعمل الذي سينفذ قريبا تحت رئاستكم، يا سيدي، هنا في نيويورك. ويجب بالتأكيد أن نعزز وقف إطلاق النار ونوطد العلاقات القائمة على الحوار والثقة بين القادة الأفريقيين الذين سيحضرون إلى نيويورك. ولكن فوق كل ذلك، يجب أن نضع الأسس لعقد مؤتمر حقيقي بشأن منطقة البحيرات الكبرى يكون من شأنه، تناول المسائل التي أثارتها السيدة أوغاتا، أن ينشئ استقرارا حقيقيا في تلك المنطقة من أفريقيا ومن شأنه أن يمكن من إعادة تهيئة ظروف إنسانية مُرضية.

وهذه هي رغبتي التي أعلنها لكم، يا سيادة الرئيس، وهي أن يكون هناك بالفعل من وراء المناقشات التي ستعقد قريبا هنا في نيويورك، والتي بدأت بجلسة يوم الاثنين الماضي وتستمر الآن ببيان السيدة أوغاتا - فيما يتجاوز التدعيم المباشر لوقف إطلاق النار - هدف أشمل، ألا وهو العودة إلى الاستقرار عن طريق عقد مؤتمر دولي بشأن الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر سفير فرنسا على كلماته الرقيقة التي أعرب عنها دعما "للشهر أفريقيا"، وعلى تقديره الصادق لما سنسعى إلى تحقيقه خلال هذا الشهر.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة أوغاتا لترد على الأسئلة الأربعة أو الخمسة التي طُرحت عليها مباشرة في بداية ملاحظات السفير ديجاميه، فيما يتعلق بغرب أفريقيا، وسيراليون، وغينيا، والأثر الإنساني للحالة بين إثيوبيا وإريتريا.

السيدة أوغاتا (تكلمت بالانكليزية): أشكركم جدا على الأسئلة، التي يتعلق بعضها بمسائل موضوعية جدا. أعتقد أن إعادة توطين لاجئي سيراليون من البلدان المجاورة، لا سيما غينيا، ستعتمد إلى حد كبير على النشر المبكر لحفظة السلم وعلى تمكن حفظة السلم من إدارة السلم في سيراليون. وأعتقد أن الحالة في الجزء الشمالي لا تزال هشة جدا. وقد وضعنا خطة لأكثر من ٠٠٠ ١٧٠ لاجئ وستبدأ في نيسان/أبريل. هذا ما جرى التخطيط له ومن المتوقع أن ينفذ، ولكن الأمر سيعتمد إلى حد كبير على ما إذا أمكن للاجئين أنفسهم أن يتصوروا إمكانيات الأمن، وكيف سيتصورونها. وبالتالي لا أستطيع أن أعد، ولكن هذا ما نفكر فيه.

وفيما يتعلق بالحالة بين إثيوبيا وإريتريا، إنها في الواقع حرب محلية أثرها محدود جدا على البلدين ذاتهما. ولكنها في نفس الوقت تنشر انعدام الأمن في البلدان الأخرى - في الصومال، مثلا - وفي هذا السياق نشعر بقلق شديد جدا إزاء احتمالات عبور آثارها إلى ما وراء الحدود.

وبالنسبة لإريتريا، فقد أكملنا مناقشة تقنية مع الحكومة. ويبدو أنهم مستعدون لاستعادة لاجئيهم، وهذه علامة جيدة. ولكن بالنسبة إلى ما إذا كانت هذه الحرب ستنتهي، فإنها حرب من نوع يثير الإحباط الشديد، وأعتقد أننا كلنا قد شجبناها. وأرجو أن تبذل الجهود من أجل السلام قريبا جدا.

وقضية إعادة التجميع قضية دقيقة جدا، وقد تناولناها عام ١٩٩٧. وأرى أن ما يجب على الحكومة أن تفعله هو أن توفر الأمن في جميع أنحاء البلد، بدلا من إعادة تجميع بعض الأفراد لكي تتمكن من اتخاذ إجراءات أخرى في أنحاء أخرى من البلد. ولهذا، لدينا تحفظات شديدة. فإعادة تجميع الأفراد وطلب المساعدة الإنسانية من المجتمع الدولي يعني أن هناك نوعا من الترتيب القسري للمشردين داخليا، وتوجيه المساعدة الإنسانية من المجتمع الدولي لن يحل المشكلة على الإطلاق. وبالتالي، لدينا تحفظات شديدة. وإذا وجد الناس أنفسهم في حاجة ماسة، فسنواجه مشكلة عويصة. إذ يتوجب علينا أن نقدم بعض المساعدة الضئيلة على الأقل.

ومما يثلج صدري إلى حد كبير أن ألاحظ أن السفير ديجاميه تطرق إلى فكرة الاستقرار. إن جميع مشاكل اللاجئين يجب أن تُحل على الصعيد الإقليمي. فاللاجئون يعبرون الحدود ويشكلون أعباء ضخمة على البلدان المجاورة. وبالتالي، فإن البلدان المجاورة، مع البلدان

الأصلية، يجب أن تجلس على نفس الطاولة معا لحل هذه المشكلة. وأرجو أن تتمكنوا من مواصلة النظر في هذه الإمكانيات.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لكم، السيد الرئيس، لعقد هذه الجلسة لمعالجة الحالة الحرجة للاجئين في أفريقيا.

وأود أيضا أن أشكر السيدة أوغاتا على إحاطتها الإعلامية الشاملة، التي تناولت فيها محنة اللاجئين والمشردين داخليا والمشاكل التي تواجهها الحكومات المضيفة، فضلا عن كيفية استجابة المجتمع الدولي للتحديات التي تفرضها الأزمات الإنسانية في البلدان التي تدور أو تنتهي فيها الصراعات في أفريقيا.

إن السيد ثيو بن غوريراب، رئيس الجمعية العامة، ذكَّرنا في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، بأن

"السبب الأكبر في تشرد هذه الكتل البشرية المهملة هو الحروب الطاحنة التي ينشأ بعضها عن الكراهية الإثنية والبعض الآخر عن الحدود المتنازع عليها، وكذلك الكوارث الطبيعية. وهؤلاء اللاجئون هم نساء وأطفال ورجال حرموا من ضرورات الإنسان الأساسية وينتهي بهم المطاف إلى عدم معرفة المسؤول عنهم. فينبغي أن يكون مصيرهم موضع قلق جماعي". (A/54/PV.1، ص ٥)

وتشير أحدث الأرقام إلى أن هناك أكثر من ٦ ملايين نسمة تهتم بهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في أفريقيا. وهذا يتضمن أكثر من ٣ ملايين لاجئ، وأكثر من ١,٥ مليون من المشردين داخليا، و ١,٣ ملايين من اللاجئين السابقين الذين عادوا إلى ديارهم مؤخرا.

وأثناء إحاطة إعلامية مماثلة في المجلس في تموز/يوليه ١٩٩٩ أكدت السيدة أوغاتا أن تنفيذ الاتفاقات السياسية بين الفصائل المتحاربة كان أساسيا بالنسبة لحل بعض المشاكل السيئة إلى أقصى درجة للاجئين في أفريقيا. وإذا كنا قد تشجعنا بالتوقيع على اتفاقي لومي ولوساكا للسلام اللذين يتناولان الصراعين في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فمن الواضح أن هذا ليس إلا خطوة أولى على طريق حل أزمة اللاجئين. ونتفق مع السيدة أوغاتا على أن للمجلس دورا جوهريا يجب أن يضطلع به في منع الصراعات واحتوائها، ودعم متابعة اتفاقات السلام. إن المجتمع الدولي لن يتمكن من توفير إجابات دائمة على مشاكل اللاجئين التي تواجهها أفريقيا إلا إذا عالج الأسباب الجذرية للصراعات.

ونتفق كلنا على أن هناك العديد من التحديات التي تنتظرنا، وأصعبها الإعادة إلى الوطن، وإعادة التوطين، وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخليا في مجتمعاتهم. ويجب إيلاء اهتمام متكافئ لأمن اللاجئين وللحاجة إلى تخصيص موارد لمساعدة الحكومات المضيفة على تخفيف أثر اللاجئين على اقتصاداتها ومجتمعاتها. وفي هذا الصدد يرحب وفد بلادي بالاقتراحات التي قدمتها السيدة أوغاتا هذا الصباح.

ونود أن نعترف بالتقدم الذي أحرزته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في السنوات القليلة الماضية في معالجة هذه الأزمة. وبعض الخطوات التي اتخذتها المفوضية تضمنت، في بعض الأحيان، توطين اللاجئين بعيدا عن مناطق الصراع، والحدود، ومساعدة الحكومات المضيفة على صون أمن وحياد مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم. ونرجو أن تعطينا السيدة أوغاتا المزيد من المعلومات عن تقدم مبادرة المفوضية بشأن صون أمن وحياد مخيمات اللاجئين، وبخاصة في منطقة البحيرات الكبرى.

وتشجعنا كذلك بما عرفناه من بيان السيدة أوغاتا حول المبادرة التي اتخذتها المفوضية والوكالات الإنسانية بشأن تنفيذ برنامج ضخم لإعادة الاندماج في رواندا.

وقدمت المفوضية أيضا مشروع تشريع نموذجي، وساعدت حكومات على توفير هياكل لمعالجة قضايا اللاجئين، ووفرت التدريب للموظفين الحكوميين. ومع ذلك، نسلّم بأنه يجب مواصلة اتخاذ الخطوات لكي نضمن أن هناك حماية كافية لجميع اللاجئين والمشردين، وبخاصة النساء والأطفال.

ثمة تحد آخر يواجهه المجتمع الدولي، هو الحاجة إلى تدعيم الامتثال للصكوك القانونية الدولية، بما فيها اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، وفي حالة أفريقيا، اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ التي تنظم الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا. ومما يؤسف له أن أطراف الصراع

كثيرا ما لا تمتثل لهذه الصكوك الدولية، مما يلحق الأذى بالأبرياء. ويجب حماية اللاجئين والمشردين داخليا عن طريق القوانين الإنسانية بوصفهم من السكان المدنيين. وبالتالي يجب أن يعاملوا دائما بإنسانية وأن توفر لهم الحماية من أعمال العنف.

ويجب ألا نحط من قدر دور المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في السعي إلى معالجة مشكلة اللاجئين والمشردين. وننوه بالمبادرة التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩٨ بعقد اجتماع وزاري بشأن اللاجئين والمشردين داخليا، وبإصدار توصيات رئيسية بالإجراءات التي يجب أن يتخذها المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، يعتقد وفد بلادي أنه ينبغي للمجلس أن يواصل حث الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير لمعالجة الأسباب الأساسية للصراعات، وعلى الالتزام من جديد بالصكوك ذات الصلة باللاجئين.

لا بد من تعزيز الحماية والأمن للاجئين في أفريقيا من خلال اللجوء. ولا بد من توفير حلول دائمة لمشكلة اللاجئين، بما في ذلك الإعادة إلى الوطن طوعا وإعادة الإدماج.

ونحتاج أيضا إلى دعم وتوطيد عملية إعادة الإدماج عن طريق مختلف الوسائل، بما في ذلك البرامج المجتمعية والتشاركية، وبرامج إعادة الإدماج وإعادة التأهيل، والدعم والالتزام الدوليان. وعلينا أيضا أن نساعد في بناء قدرات أفريقيا على الاستجابة لمشكلة اللاجئين والمشردين داخليا. وعلى مجلس الأمن كذلك أن يعمل مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على صياغة استجابة دائمة من الأمم المتحدة.

وبينما يولى اهتمام كبير للجانب الإنساني من أزمة اللاجئين في أفريقيا، فلا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن تدفق اللاجئين يفرض على الحكومات المضيفة مشكلة أمنية. ونحن نأسف لأن مخيمات اللاجئين أصبحت في بعض الحالات أماكن تجمع محتملة لتجنيد المتمردين، وأصبحت مصدر تهديد لسلم المجتمعات وأمنها. والحالة الصحية للاجئين تشكل أيضا مصدر قلق عميق، وهو ما أشير إليه في المناقشة التي أجريت في مطلع هذا الأسبوع حول أثر الإيدز.

ونأسف أيضا لأن اللاجئين والمشردين يحرمون على نحو متزايد من الضرورات الأساسية، كالغذاء والماء والمأوى، بسبب العقبات التي تعترض إيصال المساعدة الإنسانية. ومن واجبنا أن نشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية الأخرى، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومجتمعات المانحين، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، لتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين والمشردين؛ وهي جهود كثيرا ما تتعرض فيها أرواح الموظفين المعنيين لخطر شديد. وقد أشارت السيدة أوغاتا إلى ذلك هذا الصباح.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية المساعدة في تخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عن التدفقات الجماعية للاجئين. ولا يمكننا أن ندير ظهورنا لأفريقيا. وعلينا أن نكفل لها معاملة متساوية في تخصيص الموارد.

لقد زودتنا السيدة أوغاتا اليوم بكل ما يشحذ تفكيرنا. وعلى المجلس أن يصغي لنصيحتها ويتخذ إجراءاته الآن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): السيدة أوغاتا، هل ترغبين في الرد، على الأقل، على السؤال الأول المتعلق بالحفاظ على أمن وحياد المخيمات في منطقة البحيرات الكبرى، وأن تدلي بأية تعقيبات أخرى ترغبين فيها؟

السيدة أوغاتا (تكلمت بالانكليزية): هذه واحدة من أعتى الصعوبات التي واجهتنا في المخيمات الزائيرية في عام ١٩٩٦. وقد ناشدنا، عن طريق الأمين العام، من أجل ترتيبات لحفظ السلام أو ترتيبات لحفظ النظام والأمن، ولكننا لم نوفق في ذلك. وفي النهاية اضطر زملاؤنا إلى استنباط نهج كانت في البداية ناجحة إلى حد ما ولكنها لم تكن كافية.

ومع ذلك، ففي أماكن أخرى، نساعد الحكومات المضيفة في بعض المهام الأمنية، ونوفر الأموال والتدريب والمعدات التقنية اللازمة. وأظن أن القيام بذلك أفضل من عدمه، ولكنه أبعد كثيرا عن أن يكون كافيا للضمان الحقيقي للحياد والطابع المدني في مخيمات اللاجئين. ولما كان معظم اللاجئين اليوم هم ضحايا صراعات داخلية، يفرون من بلدانهم إما بصفة مؤقتة أو في محاولة للرد على العدوان، فمن الصعوبة البالغة بمكان الحفاظ بحق على الطابع المدني للمخيمات. إننا فعلا نبذل

قصارى جهدنا ولكن جهودنا الحازمة ليست كافية. وأود مخلصة أن أتلقى بعض الأفكار عن كيفية تحقيق ذلك.

وعلى الصعيد الدولي، قيل لي إن الحصول على قوة شرطة دولية أصعب من الحصول على قوة دولية لحفظ السلام، ونحن، في هذه المناطق، في أشد الحاجة إلى وجود شرطة دولية أو تعزيز قدرة الشرطة الوطنية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنظر إلى ضيق الوقت، أود أن أذكر الأعضاء مرة أخرى بأننا نحاول أن نعمل بموجب ما قد أسميه قواعد "غرينستوك"، أي أن تكون البيانات قصيرة وغير مكررة. وقد أثير بالفعل عدد كبير من القضايا، وأرجو أن يكون هناك أقصى تبادل ممكن للآراء مع السيدة أوغاتا، لأن غرضنا هنا هو أن نقدم لها وجهات نظرنا ونتعلم منها، حتى يمكننا أن نفكر فيما تعلمناه وندخله في حساباتنا فيما تبقى من هذا الشهر وما بعده.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): ترحب كندا بهذه الجلسة العلنية التي يعقدها مجلس الأمن بشأن المسألة البالغة الأهمية المتعلقة بحالة اللاجئين في أفريقيا. ونعتقد أن هذه المناقشة ستكون مفيدة جدا لأعمال المجلس في الأسابيع المقبلة.

ونود، بادئ ذي بدء، أن نعرب عن شكرنا وامتناننا للمفوضة السامية، السيدة أوغاتا، على البيان الضافي الذي أدلت به اليوم بشأن حالة اللاجئين وغيرهم من المشردين في أفريقيا. ونود أن نشكرها على النصيحة السديدة التي لم تضن بها على المجلس في أعماله الأخرى.

كما نثني عليها وعلى العاملين معها لما يوفرونه للاجئين من حماية ومساعدة لا تقدر بثمن، مخاطرين بأرواحهم في معظم الأحيان. فالواقع أن ٣٦ موظفا ماتوا في منطقة البحيرات الكبرى في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦. كما نهنئها على التعاون الذي تقدمه هي وفريقها للحكومات، مما يمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه اللاجئين الذين تستضيفهم بكل سخاء. وأؤكد لها الدعم المتواصل من كندا.

لقد تم التركيز على حقيقة أنه في عدة بلدان، لم يتناقص عدد اللاجئين رغم الجهود المبذولة. وتمت الإشارة في هذا الصدد إلى غينيا وتنزانيا والسودان وكينيا، وإلى تدفقات أخرى حدثت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وأنغولا وإثيوبيا وإريتريا. ويضاف إلى ذلك، كما أكدت المفوضة السامية، الأعداد الكبيرة من الأفارقة المشردين داخل بلدانهم، والذين ازداد عددهم أيضا وما يترتب على ذلك من عواقب مدمرة بالنسبة لبلدانهم، حيث أن أولئك المشردين، بخلاف معظم اللاجئين، لا يستفيدون عادة من الحماية والمساعدة مقارنة بما يحصل عليه اللاجئون.

ففي أفضل الظروف الممكنة يكون لتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين عبر الحدود، في فترة زمنية قصيرة جدا أثر خطير على الوضع الإنساني والأمني على الصعيدين الإقليمي والوطني. وعلى كل، وكما نشهد حاليا في أفريقيا، فإن البلدان المضيفة - التي غالبا ما تكون هياكلها الأساسية ضعيفة أصلا - يمكن أن تسحقها هذه الظروف وتعرضها لتصاعد في التوتر الاجتماعي. ويمكن أن يزداد الوضع تدهورا عندما يكون وراء هذه التدفقات مناورة حربية متعمدة، وعندما تنذر الصراعات بالانتشار عبر الحدود الوطنية وتوريط بلدان أخرى. وهذه الظاهرة لا تقتصر على أفريقيا وحدها. فقد شهدناها في أوروبا، وفي مناطق مجاورة، وفي البلقان وشمال القوقاز.

وأود أن أعرب عن امتنان حكومتي للكرم وروح التضامن اللذين أبداهما العديد من البلدان الأفريقية المضيفة، بما فيها تنزانيا وغينيا، التي لم تتردد في استقبال لاجئين من البلدان المجاورة المتأثرة بالحرب، ولالتزامها بالوفاء بتعهداتها بمقتضى القانون الدولي المعني باللاجئين.

وتود كندا أن تؤكد على أهمية استمرار البلدان في توفير الملاذ الآمن لكل من يتمكن من عبور أي من الحدود طلبا للنجاة. وعلينا أن نبدي مزيدا من التضامن معهم في جهودهم. وعلينا أيضا أن نشدد على مسؤوليات البلدان الأفريقية، بل ومسؤوليات كل بلد في أي مكان في العالم لديه أشخاص مشردون داخليا، عن كفالة حماية حقوق أولئك الأشخاص بموجب القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان وقوانين بلدانهم الأصلية، كما هو الحال في الصراع بين إثيوبيا وإريتريا.

وفي الحالات التي لا تستطيع فيها البلدان أن توفر لسكانها، أو لن توفر لهم، ما يلزم من حماية ومساعدة، فإن هذه البلدان، رغم كل شيء، تتحمل مسؤولية أن توفر

لهم، في ظل ظروف من الأمن الكامل ودون قيود، إمكانية الوصول التام إلى أطراف أخرى لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

وأنغولا والسودان مثالان للحالات التي يوجد فيها هذا النوع من المشاكل. والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأشخاص المشردين داخليا، السيد فرانسيس دنغ قال وعن حق إن السيادة لا تعني إعفاء البلدان من المسؤولية. وهذه نقطة كررنا ذكرها كثيرا.

وبالتالي، علينا أن نواصل طلب بذل جهود أقوى لحماية ومساعدة اللاجئين والمشردين داخليا وسائر السكان المتأثرين بالحرب. ومع ذلك، يجب أن نعترف - مع السيدة أوغاتا - بأن تحركات السكان مجرد عارض لأزمات سياسية.

ويجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي كله أن يبديا قدرة أكبر على التصور وأن ينظرا بشكل أكثر حزما إلى الأسباب السياسية للأزمات الإنسانية في أفريقيا وفي غيرها. ويمكننا أن نفعل هذا عن طريق ولايات تراعى فيها متطلبات الأمن الإنساني، وأيضا عن طريق عدم تجزئة الجهود، من أجل توفير فعالية أكبر لبعثات الأمم المتحدة. ولمجلس الأمن دور هام يقوم به في هذه المهمة بالإضافة إلى ذلك، كما أكدت المفوضة السامية، عندما يُحل أمر ما سياسيا، فإن المهمة لا تنتهي عند هذا الحد. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي تشجيعه لإعادة البناء والمصالحة ليكفل السلم الدائم، وليكفل إمكانية عودة المشردين إلى بلدانهم وإعادة اندماجهم بطريقة كريمة في ظل مناخ آمن.

وبلدان الأصل لها دور مركزي تقوم به في القضاء على الأسباب الجذرية لتشريد السكان وفي بذل قصارى جهدها لضمان أن يكون لمواطنيها مبرر معقول للعودة إلى ديارهم مع الإحساس بالثقة. وهذه النقطة تنطبق بشكل خاص على بلدان منطقة البحيرات الكبرى حيث كانت تحركات دائرية للسكان بسبب استمرار الصراع. ويمكننا أن نرى أن هؤلاء السكان مترددون جدا في العودة إلى ديارهم.

وفي الختام، أود أن أعود إلى نقطة واحدة خاصة طرحتها المفوضة السامية. إن جانبا كبيرا من اللاجئين والنازحين أطفال وشباب. ومعنا اليوم عدد منهم. وإني أتساءل عما إذا كان يمكن للمفوضة السامية أن تخبرنا بما يفعله مكتبها لضمان تلبية الاحتياجات المحددة لهؤلاء الأطفال والشباب. وأن تكلمنا عن تدابير محددة لمساعدة البنات، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالحماية، والتعليم والتدريب المهني.

السيدة أوغاتا (تكلمت بالانكليزية): كما قلت في بياني، نحن نود أن ندعم إمكانيات الأطفال اللاجئين، والبنات بوجه خاص، لأنهم عادة أكثر حرمانا من فرص التعليم على مستوى المدرسة الثانوية. وأقول هذا لأننا نعمل على توفير بعض التعليم الابتدائي بطريقة ما في معظم مخيمات اللاجئين. ولكن عندما يتعلق الأمر بالمستوى الثانوي، فإنه يندر وجوده. ونحن نرى أنه بالنسبة للاجئين الموجودين مؤقتا خارج إمكانيات التعليم أو خارج مواطنهم، سيكون من المهم تماما أن تتاح لهم فرص تعليمية بحيث يتحولون إلى مواطنين مفيدين بمجرد أن يعودوا إلى ديارهم أو يصبحوا جزءا من البلدان التي يلجأون إليها.

ولهذا، أعتقد أن الأمر يمكن تحقيقه على مدى أطول، لكنني أعتقد أننا ينبغي ألا نحرم الأطفال من أن يتعلموا تعليما مناسبا. وهذا بشكل خاص في أفريقيا. وقد لاحظت هذا من بعض الرسائل التي تلقيتها من أطفال لاجئين يبلغون من العمر ١٢ إلى ١٤ عاما ناشدوا فعلا بإتاحة فرص تعليم لهم. وقد تأثرت بهذا غاية التأثر.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أعبر في البداية عن تقديرنا لكم لاختياركم الموفق لتدارس قضية اللاجئين في أفريقيا، وهو استجابة لمدى اهتمام المجموعة الدولية بوضع اللاجئين في هذه القارة، وهو كذلك يمثل دفعا وحثا للإرادة الدولية من أجل معالجة أكثر جدية لهذه القضية التي من شأنها أن تهدد الاستقرار داخل الدول، ومن ثم الأمن والسلم في عديد نواحي العالم، وخاصة في القارة الأفريقية.

أود أن أتوجه كذلك بعبارات الشكر والتقدير إلى السيدة ساداكو أوغاتا المفوضة السامية للاجئين على بيانها الهام والضافي الذي شرحت فيه أبعاد هذه المسألة الإنسانية، وكيفية مكافحتها، وكذلك على الجهود القيمة والجبارة التي تبذلها هي مع مساعديها بكل جدية في هذا السبيل.

لقد تم التعرض إلى جميع جوانب هذه القضية تقريبا، سواء في بيان السيدة أوغاتا أو في مداخلات السادة المندوبين الذين سبقوني، سواء من الأوضاع المأساوية التي خلقها تواجد الملايين من اللاجئين والمبعدين في العديد من البلدان الأفريقية، أو من المعاناة الإنسانية للنساء والأطفال الذين يتحملون العبء الأكبر وهو ما يشكل الأرضية الخصبة التي تتنامى فيها الأزمات الداخلية وتنبت منها النزاعات.

رأينا أن مشكلة اللاجئين التي تتعقد باستمرار من يوم إلى آخر تتمثل في مطلبين أساسيين: هما التوفيق بين كيفية حماية المبعدين عن أوطانهم، ومساعدتهم وإيصال الغذاء والدواء إليهم، وبين احترام مقتضيات السيادة الوطنية للدول التي تحتضنهم من ناحية أخرى. وهذا في انتظار ممارسة حق اللاجئين الطبيعي في العودة إلى بيوتهم وأوطانهم.

لذلك نعتبر هذه القضية من صميم مسؤوليات المجتمع الدولي الذي عليه أن يحدد السبل الكفيلة لمعالجتها، فيأخذ بعين الاعتبار سيادة الدول وكذلك حقوق الإنسان الأساسية. وهذا يدعونا في تونس إلى أن نقترح فتح حوار لمناقشة هذه المسألة في الإطار المناسب، سواء كان ذلك في الجمعية العامة أو المفوضية السامية للاجئين أو ربما في نطاق مؤتمر دولي يخصص ويدعى لهذه الغاية. ومن نفس المنطلق نعلم أن هناك دراسة تعدها الأمانة العامة ونحن نؤكد على ضرورة استكمال هذه الدراسة على أن تكون النتائج التي ستتوصل إليها محل نقاش، وتحصل على موافقة كل الأطراف.

ليس في نيتي أن أذكّر بالاهتمام المتواصل والمبكر الذي حظي به موضوع اللاجئين لدى منظمة الوحدة الأفريقية التي جعلته في صدارة اهتماماتها. وتعلمون أن مجلس وزراء المنظمة قد أنشأ لجنة خاصة تعنى باللاجئين. وفي الفترة الأخيرة خلال سنة ١٩٩٩ قامت هذه اللجنة بزيارات ميدانية إلى عدد من البلدان الأفريقية لمعاينة وضع أكثر البلدان تضررا من مخلفات مشكلة اللاجئين، وهذه الزيارات تندرج في إطار معاهدة أبرمتها منظمة الوحدة الأفريقية، تعنى بوضع اللاجئين في أفريقيا، والتي وقعت المصادقة عليها سنة ١٩٩٦، ٤٤ دولة من بينها بلدي تونس. كذلك احتضنت الخرطوم في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ أول مؤتمر دولي بخصوص وضع اللاجئين والمبعدين في أفريقيا. وتتركز الجهود الإقليمية الأفريقية على الأولويات التالية: دعم القدرات الأفريقية لمجابهة وضع اللاجئين؛ وتعبئة الموارد وتنمية الوعي بأوضاع اللاجئين؛ وتقديم المساعدة اللازمة للبلدان التي تحتضن اللاجئين والعائدين والمبعدين للتخفيف من أعبائها. كما توجه مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، في اجتماعه الأخير بالجزائر بنداء في هذا النطاق.

لذلك، لن أطيل الكلام حول الموضوع، بل نود أن نكرر اليوم من أعلى منبر وهو مجلس الأمن الدولي مناشدة المجتمع الدولي لمساعدة الدول الأفريقية على مجابهة مشكلة اللاجئين التي أصبحت تقترب من الكارثة في بعض البلدان، وذلك بمعالجة أسبابها الرئيسية التي تعرضت لها السيدة أوغاتا، وإيجاد الحلول السياسية للأزمات والنزاعات. والقارة الأفريقية قد وضعت لهذا آلية خاصة تتطلب المساعدة. وهذه النزاعات التي تعاني منها قارتنا تعوق الجهود من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية وهي السبب الرئيسي في مشكلة اللاجئين.

هذا يتطلب - في رأينا - وضع خطة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لمشكلة اللاجئين. وفي هذا الإطار، يؤيد وفد بلدي المقترحات التي تقدمت بها هذا الصباح السيدة أوغاتا المفوضة السامية للاجئين، مع تجديد الشكر لها.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشيد بمبادرتكم، سيدي، بدعوة مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لإطلاع مجلس الأمن على حالة اللاجئين في أفريقيا. وأتوجه بالشكر الى المفوضة السامية أوغاتا على كلمتها التي تنم عن الغيرة واقتراحاتها الهامة. كذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا العميق لموظفي المفوضية الدوليين والمحليين لتفانيهم في مساعدة كثير من المحتاجين وغالبا ما يكون عملهم في ظروف بالغة الصعوبة والخطورة ويتعرضون فيه لمخاطر شخصية جسيمة.

إن تعاظم الصراعات بين الدول وبين الطوائف في أفريقيا في العقد الماضي انتزع أعدادا هائلة من الأشخاص من ديارهم ودفع بهم الى الفرار من بلدان إقامتهم طلبا للأمن الشخصي والسلامة الشخصية. وهذه الحالة المعقدة بشكل خاص والتي أدت الى تفاقم مشاكل اللاجئين القديمة وأوجدت أزمات جديدة ذات أبعاد هائلة، تمثل تحديا جبارا للمجتمع الدولي. والتحليل الذي

استمعنا إليه الآن من السيدة أوغاتا يدخل الى صميم المشكلة ويعطينا صورة مقلقة تماما.

ولا يخامرنا شك في أن المفوضية وسائر الوكالات المعنية العاملة في الميدان لديها من المعارف والخبرات ما يمكنها من معالجة كل أنواع المواقف. غير أن هذه المناقشة ينبغي أن تركز على ما نستطيع نحن في مجلس الأمن وفي المجتمع الدولي برمته أن نقوم به لتيسير عملها والإسهام في إيجاد حل لمشاكل اللاجئين والمشردين داخليا.

وأود أن أشير في هذا الصدد الى عاملين جديدين يزيدان من صعوبة حل قضايا اللاجئين. وهذان هما فقدان البلدان المضيفة التدريجي لقدرتها على التحمل بسبب إقامة الأعداد الغفيرة من اللاجئين بها لفترات زمنية ممتدة، والزيادة المستمرة في تردد البلدان المانحة في تقديم المساعدة اللازمة - وهو ما يسمى "إعياء المانحين". وبينما نرى ضرورة التصدي للعامل الأول، بما في ذلك من مجلس الأمن، على أساس كل حالة على حدة، فإن العامل الثاني يتسم بطابع أكثر عمومية ويتطلب اتباع نهج منسق والتزاما بالتضامن من جانب مجتمع المانحين.

ويتزايد وضوح أن المساعدة الإنسانية لا تستطيع وحدها حل المشاكل السياسية التي تسبب التشريد الداخلي وتدفقات اللاجئين والمشردين داخليا الى الخارج. والحل السياسي للصراعات هو الكفيل بإيجاد الحلول الدائمة لمشاكل اللاجئين وللسلام المستدام. وهذا بالتحديد هو المجال الذي يستطيع مجلس الأمن، بل الذي يجب أن يقدم فيه إسهاما ذا مغزى.

وأود في هذا السياق أن أسترعي انتباه الأعضاء الى جانب من جوانب مشكلة اللاجئين في أفريقيا نرى أنه يستأهل اهتماما خاصا من المجلس وأن له صلة واضحة بقدرة مجلس الأمن على الإسهام بفعالية في بناء ثقافة لمنع الصراع. وأود أن أشير بصفة خاصة الى حالات يصبح فيها اللاجئون والمشردون داخليا أنفسهم مصدرا لزعزعة الاستقرار وتجدد الاقتتال، وبذا ينشرون فيروس الصراع في أقاليم جديدة. وكثيرا ما تسهم أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا في المخيمات والمستوطنات، حتى وإن اعتنت بهم المفوضية أو الوكالات المناسبة الأخرى، على أرض الواقع، إسهاما في استنفاد الموارد وزعزعة الاستقرار في سوق العمل، وبالتالي توجد مصادر محتملة للتوتر مع السكان المحليين أو تجعلهم أهدافا سهلة لشتى جماعات المعارضة والتمرد التي تجند أعدادا جديدة منهم في قواتها. وقد تصدى مجلس الأمن في مناسبات سابقة لمشكلة مخيمات اللاجئين وأمن المستوطنات والحد من تدفق الأسلحة على هذه المخيمات والمستوطنات، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم. غير أننا نرى أن الكثير ما زال يتعين عمله في هذا السياق.

ويمكن لمجلس الأمن بوجه خاص عندما يناقش حالات صراع محددة في أفريقيا أو تدابير لبناء السلام في أعقاب حالات الصراع تلك، أن يدرس إمكانية أن يرسل بعثات خاصة على فترات منتظمة الى مخيمات ومناطق اللاجئين الرئيسية بغية تقييم الحالة على أرض الواقع، وتقييم الأثر المحتمل لأزمة اللاجئين على البلد المضيف وعلى الحالة الأمنية في المنطقة. كذلك يمكن أن ينظر مجلس الأمن في إيفاد بعثات للانتشار الوقائي، بموافقة البلد المضيف، إذا تطلبت الأمور ذلك. ومع مراعاة التفاهم العام بين أعضاء مجلس الأمن على ضرورة تعزيز البعد الوقائي في الأنشطة، فإننا نرى أن تلك البعثات يمكن أن تتحول الى أداة فعالة في سياق قضية اليوم. وهذه الأفكار ليست بالجديدة، فهي واردة من حيث المبدأ في البيان الرئاسي السابق عن دور مجلس الأمن في منع الصراع المسلح. والمطلوب الآن هو تطبيقها السليم في هذا السياق بالذات.

وأود أخيرا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالعمل الذي تؤديه ترتيبات الأمم المتحدة القائمة المشتركة بين الوكالات، ويؤديه مكتب منسق الشؤون الإنسانية في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية المشردين داخليا وغيرهم من الأشخاص في مناطق الصراع.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن السيدة أوغاتا وضعت أمامنا شيئا من التحدي صباح هذا اليوم. ولم أنفك أتأمل في كلمتها بعناية تامة منذ إلقائها لها.

والتحدي هو أن نتجاوز التحليل الذي كان نصيبنا منه كبيرا هذا الصباح، لتقدم بعض الاقتراحات للعمل الفعلي. وبطبيعة الحال مطلوب منها ومنا أن نقول إننا يجب أن نوقف الصراع وأن نساعد المشردين داخليا واللاجئين. وبوسعنا أن نترجم ذلك بطرق مفصلة مختلفة، ولكننا لن نفعل الكثير بالضرورة إذا قلنا ذلك، ولن نفعل

الكثير بإصدار بيان رئاسي قيم ولكن ليس غير قابل للتنفيذ، في وقت لاحق من هذا الصباح.

وسوف أتطرق إلى موضوعين بإيجاز شديد لأنني أرى أننا سنحتاج الى جلسة أخرى في هذا الشأن إذا كنا نريد متابعة سليمة. الأول، هو اقتراحات السيدة أوغاتا في أجزاء من كلمتها بشأن ما ينبغي أن نركز عليه. وقد يكون من المفيد إذا أضافت الى ما قالته عن اثنين منهما: الوصول الى المشردين داخليا وإلى اللاجئين؛ ومسؤولية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عند ذلك؛ وكذلك عن الصعوبات التي تواجهها مع الحكومات في العمل. ويكفي أن نفكر في الأوضاع في أنغولا، وبطبيعة الحال في بوروندي، وفي أماكن كثيرة اعتُدي فيها عمدا على العاملين في المساعدة الإنسانية ومنعوا من الوصول الى الناس الذين نسعى الى مساعدتهم. هناك مسألة الوصول والحماية الخاصة ويسرني أننا نتكلم بهذا القدر صباح هذا اليوم عن المشردين داخليا وعن اللاجئين.

وهناك مجالان بالذات شددت عليهما السيدة أوغاتا: هما تعزيز القدرة على إنفاذ القوانين، ودعم حفظ السلام الإقليمي. وهي في هذين المجالين تقرب المناقشة من مسؤولية الحكومات على أرض الواقع. والمملكة المتحدة تسعى من جانبها الى بذل الكثير في أفريقيا بغية زيادة قدرتها بطريقة أو بأخرى. ولن أطيل في وصف ما نفعله.

وهذا ينقلنا الى واجب الحكومات على أرض الواقع. أنا أقبل تماما أن من الواجب الخاص على البلدان الغنية خارج أفريقيا أن ترصد الموارد لحل هذه المشكلة. وأرجو أن يكون ذلك هو ما نفعله، ولكن كما قال الممثلون الأفريقيون بالذات، إننا لا نفعل ذلك بالقدر الكافي. والمشكلة التي نواجهها دائما في أفريقيا بالذات - وهذا هو سبب تحديدنا شهرا لأفريقيا - هي أن ما نفعله هو إزالة مظاهر البؤس ولكننا فيما يبدو لا نعالج الأنبوب الذي يتدفق منه البؤس. وما لم يكن لدينا الإحساس بضرورة سد الأنبوب الذي يتدفق منه البؤس فلن يكون هناك حافز للاستمرار في صب الأموال في صندوق لا قعر له.

هناك أمران لاحظت أن السيدة أوغاتا تتحدث عنهما. إن صعوبة الوصول الى أعداد كبيرة من الناس في المناطق غير الآمنة أو المعزولة تزداد شدتها بسبب تعقد تقديم المساعدة للمدنيين في بلدانهم، حيث تكون سلطاتهم الحكومية أو قوات المتمردين المسيطرة هي نفسها سبب نكبتهم في أحيان كثيرة.

إنه لا توجد آليات فعالة لتسوية الصراعات في أفريقيا؛ بل على النقيض، كثيرا ما تجد الجماعات المسلحة التي تناهض الحكومات الدعم الصريح من بعض الحكومات. وإنني لا أسعى إلى إزاحة عبء اللوم عن إخفاقنا في دعم برنامج ضخم لصالح الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين في أفريقيا. ولكن المسؤولية عن الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين ينبغي أن تتشاطرها آليات مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والحكومات خارج أفريقيا والحكومات الموجودة في الميدان. فأين المساءلة في هذا الأمر؟ أعتقد أن من حسنات هذه المناقشة، مثل المناقشة التي جرت عن مرض الإيدز في يوم الاثنين الماضي، أننا نسلط الضوء على المشاكل التي غالبا ما لا تحظى بالمناقشة على النحو الواجب.

ومثلما تكون هناك وصمة عار على الحكومات التي لا تعترف بأن هناك مشكلة تتعلق بمرض الإيدز، ينبغي ان تكون هناك وصمة عار على الحكومات التي تسمح بأن تطغى أهمية السياسات الوطنية على أهمية حياة المواطنين العاديين، وعلى حساب تدميرهم. وبالطبع هناك حساسية في مجلس الأمن بشأن الدخول في هذا النوع من العمل؛ ولكن نتيجة ذلك أننا نتناول المسألة. وأعتقد أننا سنحتاج إلى مناقشة خطوة جديدة وجريئة للغاية في مرحلة ما إذا أردنا أن نحدث أي أثر على الشقاء الذي يحدثه الصراع في أفريقيا.

وقد أشار السفير ديجاميه إلى ناحية هامة جدا في المقارنة بين ما يحدث في أوروبا وما لا يحدث في أفريقيا. ففي أوروبا لدينا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي لها أثر كبير في تحقيق الحرية ومستويات حياة أفضل في أوروبا. ولدينا ميثاق للاستقرار في مناطق من أوروبا لا تزال متخلفة كثيرا عن الزمن في التعامل مع المعايير الصحيحة والشقاء البشري. لماذا لا نملك ذلك لأفريقيا؟ ولماذا لا يملك الأفارقة ذلك لأفريقيا؟ إذا لم يكن لدينا تنظيم يملك قوة في بنيته تتحمل عبء ما تحاول مفوضية الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات أن تقوم به في أفريقيا، فإن كل شيء سينهار.

ولذا يجب أن نتكلم عن مسؤولية القيادات في أفريقيا وعن المساءلة عن تدمير حياة الأفراد، وكذلك

عن عدم كفاية الموارد التي تُسَخَّر لعمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات. وما لم نتابع هذه المناقشة بمناقشة ما لما قاله السفير ديجاميه، وآخرون، وقلته أنا، صباح اليوم، فإننا لن نحرز أي شيء من حيث النتائج.

وأخيرا، أعتقد أننا في معرض الإشادة بما تضطلع به المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وهو ما نفعله جميعا - والإشادة بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة - ينبغي أن نعرب عن اهتمامنا باقتراح السيدة أوغاتا بإقامة صندوق استئماني لتعليم اللاجئين، أعتقد أن حكومتي تود أن تنظر فيه من حيث الرغبة في دعمه. وتلك فكرة يمكن توسيعها، وأود أن أشكر السيدة أوغاتا على تقديمها ذلك الاقتراح. ولكن يتعين علينا في المتابعة أن نرجع إلى المنطقة التي أسمتها التدابير الأمنية على المستوى المتوسط، وأعتقد أنها ستكون المنطقة التي يتعين، من الناحية العملية، أن يتابعها مجلس الأمن، ما دام هناك إطار ملائم في أفريقيا لقيام شراكة بين القيادات الأفريقية والقارات الأخرى في التعامل مع المشكلة التي نتكلم عنها.

السيد ليستري (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لتمكيننا من الاستماع إلى المعلومات القيمة التي قدمتها السيدة أوغاتا، ليس لأعضاء مجلس الأمن فحسب، ولكن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونعتقد أن هذه الممارسة تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الشفافية في عمل المجلس.

ونود أن نشكر السيدة أوغاتا على عملها في قيادة مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وأن نشكر جميع موظفي تلك الوكالة، التي تحتفل في هذه السنة بذكراها الخمسين. فبيانها، الذي جاء كالعادة دائما وثيق الصلة بالموضوع ومنوِّرا، يؤكد من جديد اقتناعنا بأن مشكلة اللاجئين معقدة وملحة من وجهة النظر الإنسانية ومن منظور توفير الحماية.

وبينما لا يقتصر الطابع الملح للمشكلة على أفريقيا - إذ شهدنا في السنة الماضية تدفقات هائلة من اللاجئين من كوسوفو وتيمور الشرقية - فإن استمرار المشكلة في القارة الأفريقية يتطلب عناية خاصة. وقد أسفرت الصراعات في أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وبوروندي وغيرها من بلدان المنطقة عن ملايين اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، معظمهم يعيش في ظل انعدام شديد للأمن وظروف غير صحية بدرجة فظيعة، كما أوضحت السيدة أوغاتا. والعديد منهم نساء وأطفال، الأمر الذي يزيد من مأساوية المشكلة.

ويجب أن نسأل أنفسنا عما يمكن أن نفعله في المجلس للتعامل مع هذه الأزمات المعاصرة. ونحن نرى أن هناك علاقة مباشرة بين الصراع والنزوح القسري للسكان. ومن ثم ينبغي للمجلس أن يوجد حلا عاجلا ودائما للمشكلة الأولى، بغية استئصال أسباب المشكلة الثانية. وأود أن أؤيد الكلمات الواضحة لممثل المملكة المتحدة، الذي وصف الحالة المأساوية والصعبة للغاية المتمثلة في عدم التعامل مع أسباب الصراع وإحجام المجتمع الدولي عن الاستمرار في تقديم المساعدة في حالة لا يمكن أن تُحَل إذا لم يتم التعامل مع تلك الأسباب.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، نأمل أن تعطي المناقشات المبرمجة خلال هذا الشهر زخما لعملية لوساكا للسلام. وفي سيراليون، نأمل أن يساعد تعزيز وجود الأمم المتحدة على استتباب السلم الذي تحقق بتلك الصعوبة من خلال اتفاق لومي. وفي بوروندي، ينبغي لهذا المجلس أيضا أن يدعم تعيين الرئيس السابق مانديلا وسيطا لعملية أروشا، والذي سنجد الفرصة للاستماع إليه في وقت لاحق من هذا الشهر. ونعتقد أن من المهم جدا للأفارقة ألا يروا ازدواجا في المعايير في الطريقة التي يجري بها التعامل مع تلك المشاكل. ولذا ينبغي للرسالة التي يوجهها هذا المجلس أن تكون واضحة؛ وينبغي للمجلس أن يستجيب على نحو فعال.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة أمن ورفاه اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. فبالإضافة إلى الأدوات المتاحة لنا استعمالها، يتضمن تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في الصراع المسلح، الصادر في أيلول/سبتمبر الماضي، توصيات عديدة بشأن حماية اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، نعتقد أن على المجلس أن يسترشد بها. ويمكن للعديد من تلك التوصيات وينبغي لها أن تنفذ بأسرع ما يمكن، ولاسيما التي تتصل بوصول المساعدة الإنسانية وأمن الأفراد في المخيمات. وفي هذا السياق، نود أن نشكر كندا على مبادرتها المتعلقة بمتابعة تنفيذ تلك التوصيات، التي يقوم بتحليلها في الوقت الراهن الفريق العامل التابع لمجلس الأمن برئاسة ذلك البلد.

وفي رأينا أن حماية اللاجئين تشمل أيضا كفالة الوصول والأمن للعاملين في المجال الإنساني الذين يساعدونهم. وفي السنوات الأخيرة زاد عدد الحوادث التي فقد فيها موظفو الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى حياتهم. وتلك مشكلة تبعث القلق؛ ونعتقد أنها ينبغي أن تنال اهتمام المجتمع الدولي بأسره وتقتضي حلا عاجلا. وفي هذا السياق، نود من السيدة أوغاتا أن تخبرنا، ربما في هذه الجلسة، عما تعتقد ما يمكن اتخاذه في رأيها من تدابير لتعزيز أمن الموظفين الإنسانيين في هذه العمليات.

وبغض النظر عن اتخاذ أية تدابير ملموسة قد يعتمدها المجلس، فإن من الواضح أن أي تدبير يضطلع به سيتطلب توفير موارد كبيرة. وتم توفير هذه الموارد في حالة كوسوفو وتيمور الشرقية، ويمثل ذلك استجابة من جانب المجتمع الدولي لم تترك مجالا لأي شك حول التزام المانحين بهؤلاء الناس. ولكن وكما قال على نحو ذكي سفير المملكة المتحدة، فإن الموارد المماثلة لا تتوفر بنفس السهولة بالنسبة لبعض الصراعات الأفريقية، لأن أسباب هذه الصراعات لا يجري التصدي لها وهكذا فغالبا ما يبدو أن هذه الأموال تأخذ طريقها، على حد قوله، إلى صندوق لا قعر له.

وأعتقد، سيدي الرئيس، أن قراركم بجعل شهر كانون الثاني/يناير، "شهر أفريقيا" هو قرار حكيم ويستحق الثناء. ونأمل بأن تظل أفريقيا تتلقى من المجتمع الدولي نفس الاستجابة التي تلقتها بلدان أخرى فيما يتصل بهذه المسائل.

السيد كيتا (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بالسيدة أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وأود أن أشكرها على ما قدمته لنا من معلومات مفيدة جدا ومثيرة في أحيان كثيرة. ونود كذلك أن نشكرها على تكريسها أفكارها الأولية لملايين الأفارقة الذين حيوا الألفية الجديدة وهم يعيشون في ظل أصعب الظروف. وأن وجودها هنا يضفي على هذه الجلسة كل ما تكتسبه من أهمية. ويسر مالي أن ترى جدول أعمال المجلس وقد أدرج فيه بند "تعزيز السلم والأمن: تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين في أفريقيا".

والأسبوع الأول من عمل المجلس في الألفية الثالثة تميز بدراسة موضوعين مترابطين يحظيان باهتمام كبير وأهمية فائقة: أثر متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الأمن والاستقرار في أفريقيا، وتعزيز السلم والأمن. ولا بد من إيلاء اهتمامنا عندما لا تؤدي الاعلانات الرسمية والمبادئ المقررة المتصلة باحترام القانون الإنساني إلى العمل في الوقت الذي يكون فيه العمل ضروريا. فمصداقية التزامنا تتأرجح في كفتي الميزان.

إن مختلف المسائل التي أثارتها المفوضة السامية للاجئين تتطلب منا الاهتمام. ويجب على المجلس أن يؤكد من جديد التزامه بأفريقيا وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتأكيدا لمبادئ الاستقلال السياسي والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول الأعضاء.

لقد حققت الدول الأفريقية تقدما كبيرا في مجال ترسيخ الديمقراطية والاصلاح الاقتصادي واحترام حماية حقوق الإنسان، بهدف تحقيق الاستقرار السياسي والسلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس دائم. وبالرغم من هذه التطورات الايجابية، لا تزال مالي تشعر بالقلق العميق جراء عدد وكثافة الصراعات المسلحة في قارتنا، وبخاصة في سيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وبوروندي، وأنغولا ونزاع الأشقاء الناشب بين إريتريا وإثيوبيا. وهذه الصراعات كما هو معروف جيدا تشكل مصدرا لتدفقات موجات المشردين. ولهذا فإننا نتفق مع السيدة أوغاتا عندما تقول بأن الوقت قد حان لكي يشارك المجلس عن طريق اتخاذ إجراءات ملموسة.

وينظر وفد بلدي بعين التقدير إلى العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والعديد من الوكالات الأخرى التي تعمل من أجل التخفيف من معاناة السكان اللاجئين الأفارقة، إلا أننا سنزيد من تقديرنا لو أن المجتمع الدولي ووسائط الإعلام أظهرا نفس الاهتمام بأفريقيا كما أظهراه من اهتمام بمناطق أخرى من العالم قد تشكل أساسا لمعاملة متساوية في مجال حماية اللاجئين والمشردين.

فالخروج الجماعي للسكان المدنيين المتضررين بصراع معين يمكن أن يضعف بصورة خطيرة السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أنه من أجل توفير الحماية للعاملين في المجال الإنساني وللاجئين وغيرهم من المتضررين بصراع معين فإنه ينبغي اتخاذ خطوات منسقة تتماشى مع المبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب علينا أيضا أن نضمن حماية مخيمات اللاجئين والمعونة إلى

البلدان المضيفة. ويدين وفد بلدي ازدياد عدد الهجمات ضد اللاجئين وغيرهم من السكان المدنيين واستخدام القوة بصورة متكررة ضدهم في حالات الصراع، وكذلك أي هجوم أو استخدام للقوة ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم، أو الأفراد العاملين في المنظمات الإنسانية، وذلك في انتهاك للقانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

وإن الأسس التي يقوم عليها المجتمع المسالم هي احترام حقوق الإنسان الأساسية واحترام الكرامة الإنسانية وقيمة الذات الإنسانية. فالسعي من أجل تحقيق السلام في أفريقيا يتطلب نهجا عالميا متضافرا وحاسما، يستند إلى القضاء على الفقر، وتعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان وكذلك منع الصراعات وتسويتها، وصون السلام والمساعدة الإنسانية، والتحلي حقا بالإرادة السياسية ضروري، في أفريقيا من أجل التوصل إلى نتائج دائمة في هذا المجال. وتحقيقا لهذا الهدف، لا بد من تقديم الدعم لمختلف الآليات التي أنشئت في القارة لكي تحتوي صراعاتها العديدة، وكذلك صون السلم وزيادة الموارد التي تتيحها البلدان المانحة.

وإننا نؤيد أيضا إنشاء صندوق استئماني خاص يمكّن الشبان اللاجئين من متابعة دراستهم، وإننا نؤيد جميع المقترحات التي تقدمت بها السيدة أوغاتا، ونحن نشكرها عليها. وفي الختام، يأمل بلدي بأن تتبع النداءات التي وجهت اليوم أعمال ملموسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكركم أيها السيد السفير، على قولكم الآن هو وقت القيام بعمل.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يتوجه وفد بلدي بالشكر إلى المفوضة السامية ساداكو أوغاتا على إحاطتها الاعلامية الرائعة والشاملة عن اللاجئين والمشردين في أفريقيا. وإننا ندرك أهمية المسائل التي أثارتها والتوصيات المفيدة التي قدمتها. ونشيد بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبموظفيها الذين يتفانون في عملهم الرائع.

وإذ نتناول مسألة حالة اللاجئين في أفريقيا اليوم، في ارتباطها بالمناقشة التي جرت يوم الاثنين عن فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، فإن التركز ينصب على حماية جميع الأفراد وأمنهم. لقد قالت السيدة أوغاتا، "إن أفريقيا لن تكون آمنة ما لم يشعر شعبها بالأمان". وإننا نتفق تماما مع هذا القول.

وأثناء الصراعات المسلحة، فإن الأبرياء والضعفاء هم الأكثر تضررا في العادة. ونعتقد أن من حسن التوقيت ومن الأهمية أن المجلس يسجل قلقه العميق إزاء الحالة الصعبة التي يعيشها اللاجئون والمشردون وينظر فيما يمكن لنا أن نضطلع به لمعالجة هذه الحالة. ونعتقد أن المجلس يمكن أن يتناول المسائل التالية:

أولا، إن التشريد الداخلي وتدفق اللاجئين هما في الغالب الأعم نتيجة الصراعات المسلحة. وينبغي التصدي للأسباب الجذرية للصراع للحؤول دون بروزها. ومن الواضح أنه يتعين على المجلس أن يضطلع بدور هام. وتركيز السيدة أوغاتا على آلية شاملة لحماية الفارين من ديارهم وعلى حلول إقليمية شاملة ينبغي أن يحظى باهتمام خاص من جانب المجلس. وينبغي للمجلس أيضا أن يتناول ما حددته من أولويتين اثنتين أي التركيز في مداولاتنا على القدرة على إنفاذ القانون والدعم المنهجي لحفظ السلم الإقليمي.

وثانيا، ينبغي توفير الحماية والمساعدة على نحو كاف للاجئين والمشردين. وينبغي التصدي للصعوبات الخاصة التي تكتنف تقديم المساعدة الإنسانية للمشردين في حالات الصراعات المسلحة.

ثالثا، ينبغي تلبية الاحتياجات المتعلقة بتوفير حماية خاصة للنساء والأطفال، نظرا لأنهم يشكلون غالبية اللاجئين والمشردين داخليا، ولأنهم على الأخص ضعفاء في مواجهة العنف والاستغلال والمرض. وهنا، فإننا نرحب بخطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للشروع في إنشاء صندوق استئماني خاص لتعليم اللاجئين يتيح لهم متابعة التعليم فيما بعد المرحلة الابتدائية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفتيات.

ورابعا، وفي حين يتعين الاعتراف بأن حماية الأشخاص المشردين داخليا وتوفير المساعدة الإنسانية هي مسؤولية الدول المعنية في الأساس، تبذل الأمم المتحدة محاولات لصياغة مبادئ توجيهية لمساعدة هؤلاء الأشخاص. ويلزم القيام بمزيد من الجهد المركز في هذا الخصوص.

وخامسا، ينبغي لجيمع الأطراف في الصراع المسلح أن تمتثل تماما لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان والقوانين الخاصة بالمهاجرين وينبغي أن تنفذ القواعد ذات الصلة فيما يتعلق بالمشردين داخليا على نحو أفضل.

وسادسا، ينبغي السماح بوصول المساعدة الإنسانية للمحتاجين إليها. ويواجه اللاجئون والمشردون داخليا حالات لا تصل فيها هذه المساعدة إليهم. وينبغي بحث هذه المشكلة على وجه الاستعجال.

وختاما، فإن المجتمع الدولي عليه أن يفعل ما هو أكثر لكفالة توفير المساعدة المالية الضرورية لبرامج اللاجئين والمشردين داخليا، ولا سيما في أفريقيا، حتى تصبح هذه البرامج فعالة. ونحن، مثل السيدة أوغاتا، نجد أنه من غير المقبول تماما أن يكون ما يوفر للاجئين في أفريقيا أقل مما يوفر للاجئين في أماكن أخرى من العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): آمل أن ندرس جميعا اقتراحاتكم المحددة، ولعلكم تعممون تلك الاقتراحات حتى يمكننا النظر فيها بأسرع ما يمكن.

وأرحب الآن بسفير الاتحاد الروسي بعد عودته من إجازته الطويلة. ونحن نتطلع إلى بيانكم أيها السفير لافروف.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يؤسفني أنها لم تكن مجرد إجازة، بل كان هناك أيضا كثير من العمل الشاق. ولكنني سأخبركم فيما بعد عما كنت أفعله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لذلك علاقة بالتغيير الذي حدث في رئاسة حكومتكم؟

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ليس الأمر بهذه الخطورة.

إنني أرحب بالسيدة أوغاتا، مثلما فعل زملائي الذين سبقوني في الكلام. وأود أن أشكرها كثيرا على إحاطتها الإعلامية التي كانت بمثابة تأكيد يتسم بالشمول على وجود مشكلات خطيرة فيما يتعلق بأمور اللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا. وقد استمعنا أيضا إلى تحليلات أخرى لتلك المشكلات، كما استمعنا إلى مناشدتها مجلس الأمن أن يسهم في حل تلك المشكلات. وإنني اتفق معها تماما في مناشدتها. كما أتفق مع ما قاله كثير من زملائي، ولا سيما فيما يتعلق بأن الوقت قد حان للقيام بعمل حقيقي. وفي اعتقادنا، أن مجلس الأمن يستطيع ويجب، في إطار صلاحياته، أن يسهم في حل تلك المشكلات.

وأود أن أقول بإيجاز شديد إننا نتفق على الحاجة إلى تقديم الدعم الشامل للمبادرة الأفريقية التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية والتي اتخذت على صعيد المنظمات دون الإقليمية ليس من أجل التصدي لمشكلات اللاجئين والمشردين داخليا المحددة فحسب، وإنما لتناول الجهود المبذولة لتسوية الصراعات. وكما قال العديد من زملائي، هذا هو السبب الجذري لوجود مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا.

وبطبيعة الحال فإن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية خاصة في مجال تسوية الصراعات ونحن على أهبة الاستعداد لدعم جهود البلدان الأفريقية ذاتها من خلال القيام بعمل ملموس. وفي هذا الصدد، فإننا سنهتدي بهذه الرغبة أثناء نظر المجلس في حالات الصراع المحددة في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): آمل أن يدرك كل واحد من الحاضرين هنا أن التعليقات التي أدليت بها كانت مجرد تحية لزميل يتمتع بالأهمية والتقدير، عملت معه عن قرب وتعاونا معا بشأن طائفة كبيرة من المسائل.

السيد تشن هواصن (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر السيدة أوغاتا على إحاطتها الإعلامية في مجلس الأمن بشأن مسألة اللاجئين في أفريقيا.

ونود أيضا أن نشكر رئيس المجلس والوفد الأمريكي على تنظيمهما هذه الإحاطة الإعلامية العلنية. كما نقدر الجهود التي بذلاها.

وآمل أن يساعد وجود السيدة أوغاتا في المجلس والإحاطة الإعلامية التي قدمتها بشأن مشكلة اللاجئين في أفريقيا على زيادة وعي المجتمع الدولي بمشكلة اللاجئين في أفريقيا، وعلى حفزه على بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد.

ويود الوفد الصيني أن يعرب عن تعاطفه الشديد مع عدد كبير من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في أفريقيا حيال المحنة المأساوية التي يواجهونها. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها المنظمات الدولية ذات الصلة ووكالات وهيئات الأمم المتحدة من أجل حماية اللاجئين والمشردين داخليا ومساعدتهم. ونود أن نخص بالشكر مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة أوغاتا، وزملاءها على العمل الكبير المفيد الذي ما فتئوا يقومون به لحل مشكلة اللاجئين.

ونود أيضا أن نهيب بكل الأطراف المعنية أن تراعي القانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان، والقوانين المتعلقة باللاجئين وأن تتعاون بنشاط مع المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى حماية اللاجئين والمشردين داخليا.

وقد أكد الوفد الصيني في مناسبات عديدة على أن مفتاح حل مشكلة اللاجئين يكمن في القضاء على أسباب الصراع الجذرية. وفي اعتقادنا أن عدم الاستقرار السياسي، والتخلف الاقتصادي والفقر والرجعية هي الأسباب الرئيسية لوجود اللاجئين في أفريقيا. ولقد ظلت تلك المشكلات مستمرة لزمن طويل دون حل، حتى أصبحت أكثر تفاقما.

وفي الوقت الحاضر، أصبح المجتمع الدولي يدرك هذه المسألة بوضوح. وقد أكد ممثلون عن بلدان عديدة، منها بلدان أفريقية، في مختلف المناقشات العامة التي عقدها المجلس بشأن مشكلة أفريقيا، على الحاجة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير فعالة لمساعدة البلدان الأفريقية على استئصال الفقر وتنمية اقتصاداتها. وإننا نؤيد هذه الآراء.

وفي ضوء ذلك، فإننا نناشد المجتمع الدولي - على أساس احترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية - أن يزيد من دعمه ومساعدته للبلدان الأفريقية وأن يساعدها على صون السلم والنهوض بالتنمية فيها حتى تتمكن في نهاية المطاف من حل مشكلة اللاجئين. وفي نفس الوقت، فإننا نأمل أن يتبع المجتمع الدولي، في تقديمه للمساعدة، مبادئ العدالة وأن يتجنب عدم المساواة في توفير المساعدة في جميع أنحاء العالم.

والصين كدولة نامية، تقدم مختلف أشكال المساعدة إلى البلدان الأفريقية من خلال قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف، وذلك في حدود قدراتها. وقد أقامت الصين علاقة تعاون طيبة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ونود أن نواصل تعزيز ذلك التعاون حتى نقدم إسهامنا الخاص في حل مشكلة اللاجئين في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نحن جميعا نعرف أن فترة بقاء السفير تشن هواصن في منصبه في نيويورك أوشكت على الانتهاء، ونشكره على مشاركته معنا اليوم بالرغم من انشغاله بلقاءات وداعه.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نعرب عن الشكر للسيدة أوغاتا للإحاطة الإعلامية التي قدمتها، والتي جاءت مصداقا لوضوح ودقة أسلوبها. ويعرب وفدي عن تقديره العميق للسيدة أوغاتا على قدرتها على التعبير بعبارات خالية من الغموض الذي اعتادت مسامعنا عليه كثيرا في هذه القاعة وعلى ثباتها في رفض التستر على أوضاع غير مقبولة بحجاب من الإحسان.

ونؤيد أيضا حق السيدة أوغاتا في أن تتكلم عن قضايا سياسية محضة من قبيل الحاجة إلى إعادة إنعاش وتعزيز عملية أروشا للسلام في بوروندي، والآثار المخيفة التي تتوقعها في جمهورية الكونغو الديمقراطية إن لم ينفذ اتفاق لوساكا، وضرورة قيام مجلس الأمن بتقوية دعمه للمبادرة التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية لإيجاد حل للنزاع الإثيوبي - الإريتري. كل ذلك يتوافق مع رأي وفدي بشأن استصواب اتباع نهج متكامل.

ونتيجة لأسلوب السيدة أوغاتا المباشر، لا تخلو بياناتها من ذكر عناصر قد لا تروق لبعض الوفود، ولكن عامل الموازنة هنا يكمن في اتساع نطاق تعليقاتها الانتقادية التي تتسم دائما بالشمول بحيث يحصل كل وفد على حصته حينما تتكلم السيدة أوغاتا. ولا يسعنا إلا أن نثني على أسلوبها. هذا ما يجب أن يحصل، وهو يتوافق، حسب اعتقادنا، السيد الرئيس، مع الصيغة التي تفكرون فيها للجلسات المفتوحة أثناء رئاسة الوفد الأمريكي.

لقد استمعنا باهتمام كبير إلى تعليقات السيدة أوغاتا بشأن الافتقار إلى آلية مستقرة مكرسة لمساعدة

المشردين داخليا وحمايتهم بصفة خاصة. ونحن على علم بالتحول الجاري حاليا في عدد اللاجئين بالمعنى التقليدي بالنسبة إلى عدد المشردين داخليا. ونحن على علم أيضا بمدى تعقيد المسألة التي سبق أن أشار إليها السفير غرينستوك، وهي مسألة مساعدة المدنيين في بلدانهم حيث تكون حكومتهم هي السبب في محنتهم. ومن الواضح أن من الحتمي أن تزيد هذه الفئة من اللاجئين في العالم حيث تتصف غالبية الصراعات المسلحة بطابع داخلي.

ثمة عناصر، من قبيل وصول المساعدات الإنسانية، التي ذكرها متكلمون كثيرون، والتي تتوفر من أجلها ترتيبات عملية في حالات تقليدية للاجئين، تتطلب في أغلب الأحيان حلولا جديدة تماما حينما تنطوي على مشردين داخليا. وقد تتمثل حالة أخرى لهذه الظاهرة في مسألة العودة الطوعية. وأقول، إن حالفني الصواب، إن هذه المسألة أصبحت أكثر تعقيدا، ومرد ذلك إلى التحول الذي أشرت إليه توا.

في الحالات التقليدية للاجئين كانت المشكلة واضحة نسبيا. العودة الطوعية كانت دائما أفضل الحلول؛ ولكن إذا حدث خطأ بسيط فيها فإنها تصبح أسوأ الحلول وعندئذ تسمى الإعادة الجبرية. ونود أن نسمع من السيدة أوغاتا هل نحن على حق عندما نفترض أن هذه المسألة أصبحت أكثر صعوبة وتعقيدا حينما تنطوي على مشردين داخليا.

قد لا يكون هذا الميدان من الميادين التي يستطيع مجلس الأمن أن يساعد فيها بأكثر من استرعاء الانتباه إلى المشكلة. ولكن سؤالي الموجَّه إلى السيدة أوغاتا هو عما إذا كانت ترى أن بمستطاع مجلس الأمن أن يسهم في البحث عن حلول شاملة لمساعدة وحماية جميع الأشخاص الذين يتركون ديارهم هربا من الحرب والاضطهاد.

وبطبيعة الحال، سوف يستمر تركيز مجلس الأمن الطبيعي والواضح، على منع الصراعات واحتوائها وحلها. ولقد لاحظت السيدة أوغاتا، وأصابت الملاحظة، أن الإجراءات الإنسانية لا تنفي دور الحكومات ومجلس الأمن، إذ تقع على كل من الحكومات ومجلس الأمن مسؤولية واضحة في تلك الميادين. وفي هذا الصدد، أحطنا علما كما ينبغي، بما ذكرته السيدة أوغاتا بشأن ضرورة أن نتحرك من إصدار البيانات إلى اتخاذ الإجراءات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سعادة السفير أشكرك على بيانك الهام، الذي تقيد بدقة بأهداف هذه الجلسة.

والآن أدلي ببيان بصفتي ممثلا للولايات المتحدة، وبعد ذلك سوف ألتمس من السيدة أوغاتا أن ترد - على جناح السرعة، إذا سمح الوقت - ثم سأدلي بالبيان الرئاسي الذي اتفقنا عليه جميعا.

أولا، دعوني أذكر أن المتكلمين السابقين الـ ١٤ تطرقوا ببلاغة إلى ما كنت أود أن أتطرق إليه، ولذلك سوف أتغاضى عن النص المكتوب لكلمتي، الذي عُمم عليكم. بصراحة، سوف أتكلم من القلب لأنني عكفت على العمل بشأن هذه المشكلة منذ عام ١٩٧٨. وفي الحقيقة، بدأت العمل بشأن هذه المشكلة في نفس السنة التي تقابلت فيها لأول مرة مع السيدة أوغاتا. نحن جميعا لاجئون بمعنى من معاني الكلمة، ابتداء من الحدود الكمبودية - التايلندية، حيث بدأنا نشارك شخصيا عن كثب، وأضيف بسرور بالغ، في تعاوننا الشخصي في ميدان اللاجئين.

سيدتي أوغاتا أحييك. وأثني عليك، صديقتي الحميمة، لدقة بيانك وبراعتك، وأردد ما ذكره السفير فان والصم عن شجاعتك في تصديك لحقيقة أن مشكلة اللاجئين لها أسباب سياسية ولا بد من أن نعالجها. ومن شأن ما ذكرتيه أن يساعدنا في القيام بأعمالنا في الأسبوع المقبل حينما صرحت بأن ما سوف نناقشه بشأن بوروندي سوف يؤثر على أعمالك. نحن هنا نعالج النتائج فقط في أغلب الأحيان ولا نعالج الأسباب بقدر كاف. ولقد قدمت لنا خدمة كبيرة بتحديد إطار مناقشتنا في الأسبوع القادم.

وأردد أيضا ما ذكره ممثل مالي ومفاده أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات ملموسة بدرجة أكبر. وأردد أيضا ما ذكره السفير تشن هواصن، سفير الصين بأن مهمتنا هنا هي تصحيح اختلال التوازن في العالم، وسوف أتصدى على وجه التحديد لواحد من اختلالات التوازن أرغب في التركيز عليه في هذه اللحظة.

لقد فاتني أن أنوه في البداية بالسيد فرانسيس دنغ، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالمشردين داخليا، الموجود أيضا بيننا اليوم. لقد ألَّف هو وروبرتا كوهين كتابا له أهمية بالغة، وأوصي جميع الأعضاء بقراءته.

وبما أن كل ما يمكن أن يقال عن اللاجئين في أفريقيا قد ذُكر بالفعل، وبما أن السير جيرمي غرينستوك ألمح على النحو الصحيح إلى أن اللاجئين في أجزاء أخرى من العالم يعانون من أوضاع جد عسيرة، فسوف أبدي تعليقا يتصل بإقليم محدد، ثم أنتقل إلى مناقشة مسألة المشردين داخليا، ويتعلق ذلك التعليق بتيمور الشرقية.

لا بد أن أذكر صراحة أني ما زلت أشعر بعدم الارتياح إزاء معدل العودة من تيمور الغربية منذ الرحلة التي قمت بها في تشرين الثاني/نوفمبر. فالمعدل يتذبذب. إنني أسلّم بأن ٢٠ في المائة أو أكثر من هؤلاء اللاجئين لا يرغبون على الإطلاق في العودة إلى تيمور الشرقية. حسنا. ولكن الحكومة الإندونيسية يجب أن تعيد توطين أولئك الأشخاص على الفور، لأن بعضهم يشيعون الخوف والرعب في المخيمات ولا يفعل البعض الآخر أي شيء سوى الجلوس هناك بدلا من الاندماج في المجتمع. وهذا يفرض على المجتمع الدولي عبئا لا مسوغ له بعد الآن. وأخيرا، ما زالت بعض عناصر القوات العسكرية الإندونيسية تقدم الدعم للمليشيات.

أذكر هذه النقطة اليوم لأن الشهر القادم سوف يشهد استبدال القوة الدولية في تيمور الشرقية بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وهناك ١٠٠٠ من أفراد المليشيات في المنطقة. وقد حاولوا التحرش بالقوة الدولية في تيمور الشرقية التي تقودها استراليا وتبين لهم أن ذلك الإجراء خطير بل ومميت في بعض الأحيان.

ولن أستغرب إذا ما حاولت تلك المليشيات اختبار الأمم المتحدة عندما تتغير القيادة، ويمكن أن يتسبب ذلك في مشاكل إضافية في المخيمات، ويتسبب لنا في مشكلة نحن في غنى عنها. ونريد أن نركز على أفريقيا. وفي هذه القاعة، معنا عدد من الناس البارزين الذين ذهبوا، بقيادة السفير إنجابا، إلى تيمور الشرقية. وآمل أن نبقى جميعا على إحاطة دقيقة بذلك، يا سيادة السفير، وآمل أن تبقينا أنت وزملائك على علم.

وأود أن أنتقل إلى الموضوع قيد النقاش اليوم. ومن الواضح أن هذه مشكلة كبيرة. وأود أن أركز على حقيقة أن ثلثي لاجئي العالم لا يدخلون في نطاق السلطة الرسمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ونحن نطلق عليهم اسم (الأشخاص المشردين داخليا). وفي بعثتنا التي يقع مقرها على الناحية الأخرى من الشارع، حاولنا إيجاد سبل لإلغاء هذا المصطلح الكريه. إن مجرد استخدام الأحرف الأولى للإشارة إلى الناس أمر غير ملائم في حد ذاته. وحينما كنت طفلا صغيرا أعيش في نيويورك، كنا نتحدث عن الـ (الأشخاص المشردين)، وبالتالي فإن استخدام هذه العبارات ليس بالأمر الجديد. ولكنهم بشر، وبالنسبة لشخص اضطر للنزوح من منزله بسبب صراع، ليس هناك فرق بين أن يكون لاجئا أو مشردا داخليا. ومن حيث ما جرى لهم، فإنهم متساوون في كونهم ضحايا، إلا أنهم يعاملون على نحو مختلف.

وأنا أقر بأن هذا التمييز يثير مسائل قانونية معقدة متعلقة بالسيادة الدولية. وهو يثير مسائل هائلة متعلقة بتخصيص الموارد، ويرتب آثارا بيروقراطية واسعة النطاق أيضا. وأقر أيضا بأن الحكومات الممثلة في هذه القاعة وفي غيرها لها ردود فعل متباينة تجاه هذه المسألة. ولكن فلنتذكر أن الأمر يتعلق بحياة أشخاص.

ما هو الشخص المشرد داخليا؟ وما هو اللاجئ؟ وهذا لا يهمهم في شيء؛ فهم جميعا بلا مأوى. وعلينا أن نعالج هذه المشكلة. ويجب أن نعترف بصراحة بأنه ليس هناك فرق حقيقي بالنسبة للضحايا. وبالتالي علينا أن ندعو الهيئة العالمية وجميع وكالاتها المتخصصة، وعن طريق دولها الأعضاء، إلى البحث عن كيفية التعامل مع مشكلة لم يتم التنبؤ بها على النحو الكامل حينما صيغ ميثاق الأمم المتحدة وحينما وضعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ولايتها. وعلى سبيل المثال فإن فرانسيس دينغ مسؤول أمام لجنة حقوق الإنسان في جنيف. وهذا أمر طيب؛ وأنا أشيد بلجنة حقوق الإنسان. ولكنه، في رأيي، ينبغي أن يعمل مباشرة مع المفوضية وتابعا لها، ومع مجلس الأمن، ومع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على نحو شامل، بغية تحفيزنا جميعا على التصدي لهذه المشكلة. وكتابه - كتاب روبيرتا كوهين - يتضمن العديد من الاقتراحات العملية والكثير من التحليل.

وأمضي إلى ما هو أكثر من ذلك. وإذ أتكلم من منظوري الشخصي، وقد عملت في هذه المسألة لربع قرن، فإنني أعتقد أن المسؤولية عن المشردين داخليا ينبغي أن تثبت في كيان بيروقراطي واحد. وعندما كنت مع زملائي في أنغولا في الشهر الماضي، رأينا أن ٩٠ في المائة من اللاجئين قد صنفوا بوصفهم مشردين داخليا وأنهم، في الغالب الأعم، كانوا خارج إطار المساعدة التي

يقدمها المجتمع الدولي. ولكن، في حدود ما يتلقونه من دعم من المجتمع الدولي، فإن ذلك الدعم يأتيهم غالبا من برنامج الأغذية العالمي. والبرنامج منظمة جيدة، إلا أن أفضل منظمة عاملة في العالم - المنظمة الأفضل، ذات أطول سجل إنجاز وأفضل بنية أساسية - هي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وقد علمت من بعض المنظمات غير الحكومية الموجودة في هذه القاعة كيف أن المفوضية لا تدعم الجهود، حتى عندما تتوافر لديها قدرة فائضة من السيارات أو الأفراد، بسبب القيود البيروقراطية، سواء أتت تلك القيود من الحكومة المضيفة أو، ويؤسفني أن أقول ذلك، كانت أحيانا بسبب عدم كفاية العلاقات بين الوكالات المعنية.

إن السبب الذي يدفعنا جميعا إلى اللجوء إلى المفوضية السامية، ومن ثم إلى انتقادها في أحيان كثيرة، هو تحديدا أنها تمثل أفضل أمل لنا في التعامل مع هذه المشاكل. ومن ثم، لا ينبغي النظر إلى الضغط باعتباره نقدا، وينبغي النظر إلى النقد نفسه في إطار المنظمة التي نتطلع إليها في المقام الأول لتقودنا.

وبدون التقدم إليكم باقتراح رسمي ومحدد باسم حكومتي اليوم، آمل أن نقر جميعا بأن ما يجب أن نفعله هو توسيع تعريف اللاجئ، والعمل على التخفيف التدريجي للتمييز بين اللاجئ والشخص المشرد داخليا، إن لم نلغ ذلك التمييز نهائيا، وأن نواجه هذه المشاكل، ونحدد المسؤولية على نحو أوضح في وكالة واحدة، وألا نقنع باللجوء إلى استخدام أكثر مصطلحاتنا التلطيفية سوءا، ألا وهو مصطلح "التنسيق عن كثب". وفي حالة أنغولا، هذا أمر مستحيل فعليا، حيث أن وكالات الأمم المتحدة مشتتة في ١٠ بنايات مختلفة في مدينة ليست بها أجهزة هاتف تعمل جيدا ولا هياكل أساسية جيدة. ولنمض قدما في محاولة حل المشكلة.

وأنا أتكلم بصفتي الوطنية، آمل أن يؤدي هذا الحوار الذي نجريه اليوم - حيث أن السيدة أوغاتا ستستأنف ردودها بعد لحظات - إلى تحفيزنا جميعا، بقيادتها وآمل أيضا، بقيادة الأمين العام، لإعادة النظر في التعريفات وإلى معاملة الأشخاص المشردين داخليا، الذين يمثلون ٩٠ في المائة من المشكلة في أنغولا و ٧٠ في المائة من المشكلة على نطاق العالم، بطريقة لا تجعلهم يسقطون من خلال الشقوق البيروقراطية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أود أن أطلب إلى المفوضة السامية أن تعلق أو ترد على أي شيء سمعته. ومن هنا فصاعدا حتى اللحظة التي أتلو فيها البيان الرئاسي، أود أن أعتبر هذا حوارا، وليس سلسلة من البيانات المحددة العناصر. ونحن نرحب بتعليقاتك، أيتها السيدة أوغاتا.

السيدة أوغاتا (تكلمت بالانكليزية): حقيقة، إن ما أريد أن أقوله هو أن أعرب عن تقديري. وإذا تحدثت على نحو مباشر ودقيق أكثر مما ينبغي، أود أن تفهموا أن ذلك نابع من الشعور باليأس. فنحن لا يمكن أن نحل مشاكل اللاجئين بدون إسهام المجلس، وبهذا المعنى تشجعت بقدر كبير من أن عددا من الوفود قال إن الوقت قد حان للقيام بعمل ملموس - وإن ذلك الوقت هو الآن. ونحن في حاجة إلى العمل، لأننا وكالة تعمل في الميدان. و ٨٠ في المائة من زملائنا موجودون على الخطوط الأمامية، ولهذا فهو امتياز لي أن أتمكن من تقديم مناشدتي إلى مجلس الأمن. ولدينا بالفعل آمال كبار في أن يتقدم مجلس الأمن بمقترحات أفضل لتسوية الصراعات. وهذه مسألة معقدة جدا.

وأود أن أقول فقط إنني، بشأن مسألة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، أتفق تماما مع القول بأن حلول مشاكلهم واحدة. ويعطى للاجئين مركز دولي خاص ليتمكنوا من الحصول على حق اللجوء والحماية في البلدان التي يسعون فيها إلى الحصول على ذلك الحق. ولا أعتقد أن هذا أمر يجب إنهاؤه. فهذا أمر على غاية الأهمية. ولكن، حينما يتعلق الأمر بكيفية القيام بعمل أكثر من أجل المشردين داخليا، فإنني بالتأكيد على استعداد للنظر فيما يمكننا أن نفعله أكثر أو في الأعمال التي يتوقع مجلس الأمن من المفوضية أن تنظر فيها.

وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه سفير هولندا بشأن إعادة التوطين الطوعية، فالإجابة هي "نعم". فنحن ما فتئنا نعتقد أن من يرغمون على النزوح لا ينبغي إرغامهم على العودة. وأعتقد أن العاملين الهامين بالنسبة للعائدين هما أن يتوافر لديهم إحساس بالأمن عندما يعودون إلى بلدانهم الأصلية - والأمر أكثر تعقيدا من ذلك - وأن يتوافر لديهم أيضا إحساس بتوقع عالم أفضل يعودون إليه. وأعتقد أن هذا هو السبب الذي

يدفعنا دائما إلى اعتبار رغبتهم في العودة العامل الأهم، وأعتقد أن ذلك أمر مسلم به.

إلا أنه فيما يتعلق بمسألة إعادة التوطين الطوعية، فإننا في أحيان كثيرة، خاصة في هذه الأيام، لا نستطيع ضمان الطوعية الكاملة. وهناك طائفة من الخيارات التي يمكننا توفيرها عادة، وكلما اتسعت الطائفة، كلما كان ذلك أفضل. ولا أزال أتذكر كيف أننا خلال الحرب في زائير لم يكن أمامنا حقيقة من خيار سوى أن نقول للناس "إذا بقيتم هنا، ستموتون". وكان الناس يشعرون بالكثير من التوجس بشأن العودة إلى رواندا التي كانت تشهد صراعا واضطرابا هائلين؛ وقد كانوا مترددين كثيرا، ولكن كان ذلك خيارا بين الحياة والموت. وآمل ألا تواجهني هذه الخيارات القاسية ونحن نمضي قدما في السنوات القليلة المقبلة.

ومع ذلك، ففيما يتعلق بالعودة، أرى أن المشردين داخليا تسهل عودتهم إلى حد كبير. وكان هذا صحيحا في موزامبيق، حيث وجد عدد هائل من المشردين داخليا. وقد أعدنا ١,٧ ملايين لاجئ من البلدان المجاورة. وعاد المشردون داخليا عودة طبيعية إلى حد ما، من قرية إلى أخرى. ويبين هذا أنه كلما كان الشخص قريبا إلى داره سهلت عودته. وأرى أن اليوم، في هذا السياق، ومع العدد الهائل من المشردين داخليا، ينبغي لنا أن نعالج المشكلة. والحلول - الحلول الإنسانية - لا تتغير، أما وسائل التوصل إليها فقد تكون مختلفة.

وأود فقط أن أعرب عن مدى السرور الذي سيشعر به زملائي في الميدان عند علمهم بأن مجلس الأمن اهتم اهتماما هائلا بحل مشاكل اللاجئين. فهذا سيشجعهم تشجيعا كبيرا جدا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن هذه الجلسة لن تؤتي ثمارا جيدة إلا إذا كانت هناك متابعة لها. وأدعو المنظمات غير الحكومية أن تبذل قصارى جهدها لكي تبقي الضغط على جميع الحاضرين منا في هذه القاعة.

في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى بياناته السابقة بشأن توفير الحماية لمقدمي المساعدة الإنسانية للاجئين وغيرهم في حالات الصراع، والحالة في أفريقيا، وحماية المدنيين في الصراع المسلح، وإلى دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات المسلحة. ويشير المجلس كذلك إلى قراراته السابقة ذات الصلة وإلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

"وإذ يضع مجلس الأمن في اعتباره مسؤوليته الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين، فإنه يؤكد أهمية اتخاذ التدابير الرامية إلى منع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا. ويؤكد المجلس ضرورة التصدي للأسباب الجذرية للصراع المسلح بطريقة شاملة لدرء الظروف التي تؤدي إلى التشرد الداخلي وتدفق اللاجئين. ويلاحظ المجلس مع القلق أن أغلبية اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا وسائر المتأثرين بالصراع هم من النساء والأطفال، ويؤكد الحاجة إلى تكثيف الجهود لتلبية احتياجاتهم الخاصة من الحماية التي تشمل حمايتهم من إمكانية التعرض للعنف والاستغلال والأمراض، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية - متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويؤكد المجلس التزام جميع الدول الأعضاء بالسعي إلى تسوية نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية. ويدين المجلس استهداف المدنيين المتعمد وممارسات التشريد القسري. ويؤكد المجلس من جديد التزامه بمبادئ الاستقلال السياسي والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول. ويشدد المجلس على أنه يقع على عاتق السلطات الوطنية الواجب الرئيسي والمسؤولية الرئيسية وتوفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمشردين داخليا الخاضعين لولايتها. ويؤكد المجلس من جديد التزام الدول بمنع حدوث تشريد تعسفي في حالات الصراع المسلح، ويؤكد مجددا مسؤوليتها عن تلبية احتياجات المشردين داخليا الخاضعين لولايتها من الحماية والمساعدة.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد لعدم تمتع العدد المرتفع بصورة مفزعة من اللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا بقدر كاف من الحماية والمساعدة. وفي هذا الصدد، يلاحظ المجلس أن اللاجئين يحظون بالحماية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بمركز اللاجئين، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ التي تنظم الجوانب

الخاصة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا، وغيرها من المبادرات ذات الصلة في المنطقة. ويلاحظ المجلس أيضا أنه لا يوجد نظام للحماية الشاملة للمشردين داخليا وأن القواعد القائمة لا تنفذ تنفيذا تاما. ويعترف المجلس بأن المعاناة البشرية الواسعة النطاق وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي ناجمة عن عدم الاستقرار وزيادة الصراع وهي من العوامل المساهمة فيهما. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس ضرورة كفالة قدر كاف من الحماية والمساعدة للاجئين والمشردين داخليا على السواء، مع مراعاة الصعوبات الخاصة التي تواجه تقديم المساعدة الإنسانية للمشردين داخليا في أفريقيا.

"ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف المعنية على الامتثال بشكل صارم لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، ويؤكد ضرورة تحسين تنفيذ القواعد ذات الصلة بالمشردين داخليا. ويدعو المجلس الدول التي لم تصدق بعد على صكوك القانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين ذات الصلة إلى النظر في التصديق عليها. ويحيط المجلس علما بالجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة والهادفة إلى تعزيز استجابة المجتمع الدولي بصفة فعالة وجماعية لحالات التشريد الداخلي. ويهيب المجلس بالدول، وبخاصة الدول التي تسود فيها حالات من التشريد الداخلي في أفريقيا، أن تتعاون تعاونا كاملا مع هذه الجهود. ويلاحظ المجلس كذلك أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية تهتدي، بالتعاون مع الحكومات المضيفة، بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشردين داخليا في الأنشطة التي تضطلع بها في أفريقيا من جملة مناطق أخرى.

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد مسؤولية الدول المضيفة للاجئين في كفالة أمن مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم وطابعها المدني والإنساني طبقا للمعايير الدولية القائمة والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. وفي هذا الصدد، يشدد المجلس على عدم قبول استخدام اللاجئين والأشخاص الآخرين في مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم لتحقيق أغراض عسكرية في بلد اللجوء أو البلد الأصلي.

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية وصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية إلى المدنيين في الصراعات المسلحة، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا، بصورة آمنة ودون معوقات وبما يتفق والقانون الدولي، وتوفير الحماية لمقدمي المساعدة الإنسانية لصالحهم، ويذكّر بمسؤولية جميع الأطراف في الصراع في كفالته سلامة هؤلاء العاملين وأمنهم. ويدين المجلس أعمال العنف الأخيرة التي ارتكبت عمدا في أفريقيا ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

"ويسلم مجلس الأمن بالخبرة الواسعة التي اكتسبتها الدول الأفريقية والعبء الذي يقع على كاهلها من جراء استضافة اللاجئين والتعامل مع الآثار الناجمة عن إنشاء مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم. ويرحب المجلس بالجهود المبذولة لسد احتياجات اللاجئين في أفريقيا، ولا سيما جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبلدان المضيفة. وإن المجلس إذ يلاحظ المجلس بقلق القصور في تمويل البرامج الخاصة باللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا، ليهيب بالمجتمع الدولي أن يمد هذه البرامج بالموارد المالية اللازمة، مع مراعاة ازدياد الاحتياجات في أفريقيا بصورة كبيرة."

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من من وثائق مجلس الأمن بالرمز S/PRST/2000/1.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.
